

Distr.: General
12 February 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية 

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
اللجنة التحضيرية للدورة الرابعة عشرة للأونكتاد
جنيف، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦

النص التفاوضي السابق للمؤتمر

مقدم من رئيس اللجنة التحضيرية



الرجاء إعادة استعمال الورق



من القرار إلى الفعل: التحرك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية

مقدمة

١- منذ الدورة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في الدوحة، واصل الاقتصاد العالمي النمو بوتيرة متواضعة، وهو ما يرجع جزئياً إلى القضايا المالية وقضايا الاقتصاد الكلي التي لم تُحل وإلى التأثيرات المتباينة للانخفاضات التي حدثت مؤخراً في أسعار النفط والسلع الأساسية وإلى العوامل المتعلقة تحديداً ببعض البلدان. ونمت التجارة ولكن بوتيرة أبطأ؛ ورغم أن أسعار الفائدة قد بدأت الآن في الارتفاع، فإن تدفقات رؤوس الأموال قد أصبحت مرة أخرى متقلبة. وعلى الرغم من أوجه عدم التيقن هذه، أثبت عام ٢٠١٥ أنه سنة بالغة الأهمية بالنسبة إلى التنمية بالنظر إلى أن سلسلة متتابعة من الاتفاقات الدولية قد أتت بجدول أعمال عالمي جديد بشأن التنمية.

٢- ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خطة شاملة وطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ألزموا فيها أنفسهم والمجتمع الدولي بإخاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. وفي تموز/يوليه، اعتمدوا خطة عمل أديس أبابا، التي تكمل وتدعم وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اتفقوا، بطموح مماثل، على تحديد الحد الأقصى للاحتراز العالمي بدرجتين مئويتين وبمواصلة بذل الجهود من أجل جعل هذا الحد الأقصى هو ١,٥ درجة مئوية. وفي الشهر نفسه، صدرت عن المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية عدة قرارات رئيسية تشمل إلغاء إعانات الصادرات الزراعية، وتحسين قواعد المنافسة المتعلقة بالصادرات، وتوسيع اتفاق تكنولوجيا المعلومات العديد الأطراف لكي يشمل منتجات جديدة وإعادة تأكيد الحاجة إلى مواصلة تنفيذ منح استثناءات لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات.

٣- وقد عززت هذه الاتفاقات ما للتجارة والتنمية وما للقضايا المترابطة المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا والاستثمار من دور في غاية الأهمية للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، كما أكدت على الحاجة إلى إيجاد استجابات سياساتية متكاملة للقضايا التي تنشأ في هذه المجالات. وجاءت هذه الاتفاقات تتويجاً لنصف قرن من التغيرات العميقة في النظام الاقتصادي العالمي التي كانت تشكل أحياناً دعماً، وأحياناً إعاقاً، لجهود البلدان النامية الرامية إلى أن يعيش سكانها حياة أكثر رخاءً وكرامة.

٤- وهذه الاتفاقات في مجموعها، مقترنة بالولاية الأساسية للأونكتاد، تشكل سياق أعمال الأونكتاد على مدى السنوات الأربع القادمة وتحدد معالم هذه الأعمال. فأهداف التنمية المستدامة بشكل خاص تشكل صدى مرحباً به للأساس الذي قام عليه الأونكتاد منذ ٥٢ عاماً

وقتما سلط أعضاء الأمم المتحدة الضوء على الحاجة إلى "إيجاد طرق يمكن بها تسخير الموارد البشرية والمادية للعالم من أجل استئصال شأفة الفقر في كل مكان". كما أن إدراج وسائل التنفيذ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يشكل انعكاساً لتطلعات هؤلاء الأعضاء "إلى إرساء أساسيات نظام اقتصادي عالمي أفضل" الأمر الذي يمكن من "استحداث تجارة جديدة وثروة جديدة، بصورة مشتركة، من أجل تقاسم ثمار الرخاء المشترك".* ويتيح توقيت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) فرصة قيمة للانتقال من القرارات المتعلقة بالأهداف الرامية إلى استحداث توافق في الآراء بشأن الأعمال المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، عن طريق وضع جدول أعمال كلي بشأن التنمية يقوم على العدالة والقسط والإنصاف وعن طريق المشاركة في تحقيق هذه الخطة، إلى التصدي للتحديات الاقتصادية الباقية الناشئة.

٥- والطبيعة الإجمالية لأهداف التنمية المستدامة إلى جانب عملية هذه الأهداف، بالاقتران مع ما تتسم به خطة عام ٢٠٣٠ من اتساع وطموح مثيرين للإعجاب، هي أمور تسلط الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج جديدة بشأن التنمية وإلى إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة. وما زال تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع يشكل تحدياً يواجه المجتمع الدولي بأسره في القرن الحادي والعشرين، وسيطلب التغلب على هذا التحدي الدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على جميع المستويات، كما سيطلب تهيئة بيئة دولية تمكينية للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

٦- وفي ظل اقتصاد عالمي أكثر تعقيداً وترابطاً على نحو مطرد، تشكل التجارة والقضايا المترابطة المتعلقة بالاستثمار والتمويل والتكنولوجيا المحركات الرئيسية للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة التي تتطلع إليها خطة عام ٢٠٣٠. والأونكتاد، باعتباره جهة التنسيق للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لهذه القضايا، له على هذا النحو دور بالغ الأهمية في تبيان الأبعاد السياسية للتجارة والتنمية المستدامة ودعم الإجراءات التي يلزم اتخاذها نتيجةً للاتفاقات العالمية المعقودة في الآونة الأخيرة. وينطوي الاحتفال مؤخراً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد على التذكير بمدى التغيير الذي طرأ خلال هذه الفترة على سياق التجارة والتنمية، وبأهمية السياق التاريخي للأونكتاد والمبادئ التأسيسية التي قام عليها وما تلى ذلك من خبرة في رسم مسار التحرك إلى الأمام. وفي سياق الانتقال قُدماً إلى فصل جديد، يتعين التفكير ملياً فيما شهدته الماضي من إنجازات وإخفاقات وفي الدروس التي ينبغي استقاؤها من هذه الخبرة.

٧- وبينما يعمل الأونكتاد دعماً لجميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإنه ينبغي أن يعزّز أعماله بشأن المشاكل التي تواجهها القارة الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وينبغي قيام الأونكتاد، على النحو المناسب، بتعزيز أعماله بشأن الاحتياجات والمشاكل الخاصة

* انظر *Proceedings of the United Nations Conference on Trade and Development, Final Act and Report*, vol. I, pp. 3-4 (E/CONF.46/141 (مداولات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الوثيقة الختامية والتقرير الختامي).

للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلية والاقتصادات المعرضة للمخاطر والاقتصادات الصغيرة. وهو ينبغي أن يساعد أيضاً بلدان المرور العابر النامية فيما يتعلق بالتحديات الخاصة التي تواجهها بخصوص البنية التحتية والنقل.

٨- وينبغي أن يُسهم الأونكتاد، في إطار ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وكذلك، حسبما يكون مناسباً، المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيقوم الأونكتاد، في جميع جوانب عمله، بالمساعدة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبتمهيد الطريق أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وكذلك ينبغي أن يُسهم الأونكتاد في تنفيذ الإجراءات المحددة المطلوبة في خطة عمل أديس أبابا، وفي برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، وفي برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ (برنامج عمل فيينا)، وفي إجراءات العمل المعجل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وينبغي أيضاً أن يدعم الأونكتاد إكمال جولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تضع مصالح البلدان النامية في بؤرة اهتمامها وتضمن أن تحصل هذه البلدان على نصيبها من نمو التجارة العالمية بما يتناسب مع احتياجاتها الإنمائية، على النحو المتوخى في إعلان الدوحة الصادر عن منظمة التجارة العالمية.

٩- ويظل الأونكتاد هو جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. في إطار هذه الولاية، ينبغي أن يواصل الأونكتاد، عن طريق أركان عمله الثلاثة، تحقيق نتائج هادفة باستخدام الموارد المتاحة وتعزيز أوجه التآزر وبدعم مجالات التكامل مع أعمال المنظمات الدولية الأخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد وثيقة نيروبي الختامية من جديد - وتبني على - اتفاق أكرا وولاية الدوحة، اللتين ما زالتا صحيحتين ومناسبتين، في الوقت الذي تتيح فيه هذه الوثيقة تحليلاً محدثاً للسياسات واستجابات على صعيد السياسات فضلاً عن مبادئ توجيهية لتعزيز أعمال الأونكتاد وتحسين دوره الإنمائي، وتأثيره، وفعالته المؤسسية.

١٠- وينبغي أن يولي الأونكتاد الأولوية في جميع أنشطته لقضايا البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي قيام الأونكتاد بما يلي:

(أ) تعميم الاستدامة والشمولية في أنشطته، وخاصة ما يتعلق بنوع الجنس؛

(ب) تعزيز تفاعله مع الجهات صاحبة المصلحة، وخاصة حكومات البلدان النامية فضلاً عن المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(ج) التعاون مع الوكالات الدولية حسبما يكون مناسباً.

الموضوع الفرعي ١ التحديات والفرص التي يطرحها نظام تعددية الأطراف أمام التجارة والتنمية

تحليل السياسات

١١ - ما فتئ نظام تعددية الأطراف يشكل الركن الركين في النظام الاقتصادي الدولي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كما أنه قوة دافعة رئيسية للعمولة حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً لم يسبق له مثيل على الصعيد العالمي. وقد دعمت هذه التعددية التجارة الدولية عن طريق إزالة الحواجز المتصلة بالتجارة والقائمة بين الاقتصادات الوطنية، وعن طريق الحد من الحواجز الجغرافية بواسطة تحسين النقل والاتصال عبر الحدود. ومع انخفاض الحواجز وتناقص تكاليف النقل وتزايد التدفقات المالية والاستثمارية ومع ظهور أوجه التقدم التكنولوجي وقدم عصر المعلومات، أصبح عالمنا مترابطاً بدرجة لم يسبق لها مثيل في أي وقت من الأوقات.

١٢ - واندماج في الاقتصاد العالمي عدد متزايد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ما حقق توسعاً غير مسبوق في التجارة الدولية. بل حتى البلدان التي كانت من الفاعلين الهامشيين في مجال التجارة الدولية منذ نحو ثلاثة عقود قد شهدت زيادات كبيرة في صادراتها من البضائع - بلغت خمسة أمثال في حالة أقل البلدان نمواً. وظلت التجارة المتزايدة هي والاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد يدعمان كل منهما الآخر، الأمر الذي أسهم في حدوث تحول لم يسبق له مثيل في كثير من البلدان النامية التي أصبح بعضها من المحركات المهمة للنمو، إقليمياً وعالمياً، ومن القوى المحركة الرئيسية للتجارة والاستثمار في العالم. وشكلت هذه التطورات عوامل مهمة في انتشار أكثر من مليار شخص من هوة الفقر المدقع، وهو ما تحقق بشكل ملحوظ عن طريق النهوض الاقتصادي للاقتصادات الناشئة في العقود الأخيرة.

١٣ - وتعرّف خطة عمل أديس أبابا التجارة العالمية بأنها أداة مهمة للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة والحد من الفقر، في حين أن النظام التجاري المتعدد الأطراف هو القناة الرئيسية للنهوض بهذه التجارة. كما يشكل النظام التجاري المتعدد الأطراف عنصراً رئيسياً في إيجاد حلول لتحديات العمولة، وخاصة اندماج البلدان النامية اندماجاً منصفاً في الاقتصاد العالمي. فوجود نظام تجاري متعدد الأطراف يكون منفتحاً وشفافاً وشاملاً للجميع وغير تمييزي وقائماً على القواعد هو أمر ضروري للتجارة ليكون محركاً للنمو والتنمية الشاملين للجميع، وتقع على عاتق أعضاء الأونكتاد مسؤولية مشتركة عن الحفاظ على نظام تجاري وإنمائي متعدد الأطراف سيستفيد منه الجميع وعن تعزيز هذا النظام.

١٤ - وقد برهنت أيضاً تجربة العمولة في العقود الأخيرة على أن الصلة بين التجارة الدولية والتنمية تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل. فالترابط الاقتصادي فيما بين البلدان قد زاد زيادة كبيرة، وخاصة عن طريق دمج النظم المالية للبلدان النامية دمجاً معجلاً به في الأسواق المالية الدولية وفي البنية المالية العالمية. وهذا يصدق أيضاً على العلاقات المتبادلة الصعبة فيما بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا

والاستثمار والتنمية المستدامة. وبالمثل، فإن خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقات الرئيسية الأخرى هي بحكم طبيعتها ذاتها تتطلب إيجاد حلول عالمية متكاملة للتحديات العالمية المطروحة. وهذه العوامل، مجتمعة، تسلط الأضواء على الحاجة إلى اتباع نهج جديدة من أجل إيجاد الحلول المبتكرة والمتكاملة والكلية المطلوبة لحل المشاكل الاقتصادية العالمية على أن تُحترم في الوقت نفسه مركزية القيادة القطرية في مجال استراتيجيات وسياسات التنمية، وما يرتبط بذلك من حاجة إلى توفير حيز للسياسات وإلى الحوكمة الوطنية الجيدة بغية ضمان فعالية هذه الاستراتيجيات في تحقيق الأهداف العالمية الجماعية في السياقات المحلية. والحاجة إلى اتباع نهج متكامل بشأن هذه القضايا، وهو الخصيصة المميزة لأنشطة الأونكتاد وولايته، لم تكن قط أكبر منها الآن.

١٥- كذلك فإن الحاجة إلى عمل جماعي عالمي فعال لمواجهة التحديات العابرة للحدود لم تكن في أي وقت أكبر منها الآن، وهذا يتطلب تعددية الأطراف. ولذلك، فما زال تعزيز نظام تعددية الأطراف يشكل أولوية مستمرة، وخاصة في مواجهة التحديات التي تتطلب عملاً جماعياً على الصعيد العالمي، والتي من أمثلتها التهرب الضريبي وتجنّب دفع الضرائب، وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، وتنظيم سلاسل القيمة العالمية وتأثيراتها، والتنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي، ومنع وقوع أزمات الديون السيادية وحلها، والقضايا الناشئة الأخرى. ونظام تعددية الأطراف هو الأمر الوحيد الذي يمكن بواسطته تجنّب وقوع كارثة بيئية عالمية، وعكس اتجاه الإخفاق الاقتصادي على الصعيد العالمي، مثل الإخفاق الذي أدى إلى حدوث الكساد العظيم، وبدء الانتعاش الحقيقي، والقضاء على الحرمان الاجتماعي. وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الفرصة للأخذ بتعددية أطراف مجدّدة وتعاون اقتصادي عالمي كما أنها تسلط أيضاً الضوء على ضرورة هذه التعددية وهذا التعاون لتحقيق الأهداف الدولية المتفق عليها.

١٦- ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تُبنى تعددية الأطراف على أربعة مبادئ رئيسية. فهي ينبغي أن تشمل تنسيق السياسات فيما بين الدول ذات السيادة، وأن تكفل اتساق الإجراءات المتخذة من جانب الجهات العامة والخاصة مع الأهداف العالمية ومع أولويات التنمية الوطنية، وأن تفضي التعددية إلى تحقيق الاستقرار والرخاء العالميين في الأجل الطويل. كما ينبغي أن تتيح للبلدان النامية، وخاصة من بينها أقل البلدان نمواً، إمكانية الحصول على موارد كافية من أجل احتياجاتها الإنمائية المستدامة عن طريق تعبئة الموارد المحلية وكذلك من المصادر الدولية العامة والخاصة. كما ينبغي أن يضع نظام تعددية الأطراف، عن طريق أطر متعددة الأطراف، قواعد دولية فعالة تكون متسقة مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً على أن تُحترم في الوقت نفسه المسؤولية الرئيسية لكل بلد عن تقرير نميته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به بنفسه وحقه في ذلك. وهي ينبغي أيضاً أن تسمح بعملية صنع قرار دولية تتسم بالتجاوب وبشمول الجميع وبالمشاركة وذات صفة تمثيلية وذلك عن طريق مؤسسات تتصف بالفعالية والمساءلة والشفافية، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج مفيدة للجميع. وبالإضافة إلى هذه المبادئ الأربعة، ينبغي أن تشتمل تعددية الأطراف على تنفيذ الاتفاقات الدولية المتوصل إليها عن طريق هذه الآليات.

١٧- وهذا هو المثل الأعلى الذي تتطلع إليه الأمم المتحدة. فدور الأمم المتحدة بالغ الأهمية في ضوء العضوية العالمية فيها ومبادئها الديمقراطية والمسؤوليات الرئيسية لصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

١٨- وعلى الرغم من الفرص والفوائد الكبيرة التي جلبها نظام تعددية الأطراف في السنوات السبعين الأخيرة، فما زالت توجد تحديات كبيرة. فالنظام الاقتصادي العالمي ما زال غير متوازن، إذ ينطوي على فجوات اجتماعية - اقتصادية واسعة فيما بين البلدان والفئات الاجتماعية والمجتمعات وداخل كل منها. أما المكاسب المتحققة من العولمة فلم تُوزَّع توزيعاً متساوياً، ما تسبب في حدوث انعدام مساواة شديد وفي اتساع الفجوة المطلقة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة. وكان النمو غير متساوٍ ومتقطعاً وفي كثير من الأحيان غير مستدام، وعانى على نحو متقطع من صدمات وأزمات مالية مُضِرَّة، فترك كثرة كثيرة من الدول والأشخاص خلف الركب حتى الآن. فما زال مليار من الناس يعيشون في فقر مدقع، ولا ينخفض الفقر إلا ببطء في كثير من البلدان النامية، ولا سيما في معظم أقل البلدان نمواً. ويعيش خمس أفراد البشر في دول متأثرة بنزاعات ويعاني العشر من الجوع المزمن.

١٩- ولذلك فمن الأمور الملحة والبالغة الأهمية تحسين البيئة الاقتصادية العالمية بغية تمكين جميع البلدان، وخاصة أقل البلدان نمواً، من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق إيجاد حلول فعالة لمشاكلها وعن طريق تعزيز تنسيق السياسات. وبلوغ مستويات التنمية المطلوبة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة ولتحقيق الهدف الطويل الأجل المتقاسم عالمياً والمتمثل في تحقيق الرخاء للجميع سيتطلب اتخاذ إجراءات للتغلب على المعوقات والاختلالات المستمرة، بوسائل منها تحقيق أقصى كفاءة في استخدام الأموال المخصصة للتنمية ومواجهة المصالح المترسخة التي تعوق الإصلاحات النظمية الضرورية.

٢٠- ومما يثير القلق بوجه خاص في السياق المالي العالمي الحالي الصلة المتبادلة الوثيقة بين التجارة والتمويل الدولي عن طريق ميزان المدفوعات. فالتدهور في البيئة الاقتصادية والتجارية العالمية للبلدان النامية في السنوات الأخيرة يثير مشاعر قلق شديدة بشأن مدى إمكانية تحمّل الديون السيادية والخاصة وبشأن شدة التأثير بالصدمات الخارجية، كما ينطوي على التقييد الشديد للفرص المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام. وفي حالة كثير من البلدان النامية التي ما زالت تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات السلع الأساسية، فإن حالة تقلب الأسواق، المرتبطة جزئياً بأمولة السلع الأساسية وبالمضاربة، تزيد بدرجة أكبر من إمكانية التعرّض لصدمات. ومما يقوّي مشاعر القلق هذه أوجه القصور في النظام الحالي لآليات إعادة هيكلية الديون السيادية وتسويتها، المتسم بتجزؤ وعدم توازن بالغين والذي تُبَت عدم كفاءته في حل مشاكل الديون السيادية.

٢١- وتواجه الإدارة العالمية للاستثمارات الدولية كثيراً من التحديات، بما في ذلك تحديات ناشئة عن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الذي تكتنفه المشاكل ويتصف بالتجزؤ. فوجود أكثر من ٣٠٠٠ اتفاق استثمار دولي هو أمر يثير شواغل بشأن افتقار هذه الاتفاقات إلى الاتساق مع أولويات التنمية الوطنية والافتقار إلى التنسيق مع المجالات والأهداف السياساتية الأخرى، بما في ذلك التصنيع واستقرار الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة. وبالمثل، تؤدي الآليات الحالية لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول إلى إثارة شواغل مشروعة بشأن احتمالات حدوث اختلالات لصالح حقوق المستثمرين ولصالح التخفيف من مسؤولياتهم مع إهمال الحاجة إلى ضمان الحق السيادي للدول في تنظيم النشاط.

٢٢- وتؤدي الضرائب دوراً بالغ الأهمية في تعبئة الموارد من أجل تمويل استثمارات البنية التحتية التي لا بد منها لتسخير التجارة من أجل التنمية ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أن النظام الحالي لفرض الضرائب على الأرباح العالمية تكتنفه المشاكل ويسبب تفاقم مشكلة انعدام المساواة داخل كل بلد وكذلك فيما بين البلدان ويمكن من تجنّب دفع الضرائب ومن التهرب الضريبي من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي تُضعف بدرجة كبيرة قدرة البلدان المضيفة على تحقيق الأهداف العالمية. وهذه تشكل قضايا عالمية تتطلب عملاً متعدد الأطراف.

٢٣- وتُمَارَس التكنولوجيا دوراً بالغ الأهمية في مجال التجارة والتنمية، بوسائل منها إسهامها البالغ الضرورة في عملية التحوّل الهيكلي، وفي تعزيز القدرات الإنتاجية، والقدرة على المنافسة، وفي تنويع الإنتاج والصادرات. وهكذا فإنها وسيلة رئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإحدى أهم أدوات إحداث التغيير من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وفي هذا الصدد، يشكل إطلاق آلية تيسير التكنولوجيا لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تطوراً يُرحّب به. بيد أن المهم أن يكون الدعم المقدم من آلية تيسير التكنولوجيا مكتملاً وليس تكراراً للعمل الذي تضطلع به حالياً لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٢٤- وفي جميع هذه المجالات، تتطلب التنمية الشاملة للجميع والمستدامة بيئة دولية تمكينية في شكل أطر سياسية ملائمة وقواعد قوية وتعاون فعال، فضلاً عن إطار وطني مستقر لسياسات الاقتصاد الكلي. وهي تتطلب أيضاً نظاماً تجارياً دولياً متسماً بالإنصاف والانفتاح والشفافية وقائماً على القواعد وموجهاً نحو التنمية ويكفل إمكانية الوصول إلى الأسواق وتحسين مشاركة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في الإدارة الاقتصادية العالمية. فهذه البيئة الوطنية والدولية الموالية تُسهم في دعم الاستثمارات الإنتاجية المحلية، وفي زيادة تدفقات التمويل الإنمائي الطويل الأجل المستقر والاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة في البلدان النامية. ويشكل تعزيز الاستثمار الإنتاجي في البلدان النامية أمراً أساسياً لاستيعاب التكنولوجيات والتوسع فيها بغية زيادة إنتاجية هذه البلدان وقدرتها التنافسية. ويلزم أيضاً توافر إحصاءات عالية الجودة تكون متاحة بشكل عام وممثلة للمعايير الدولية.

٢٥- وتحرير التجارة الذي يعترف بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية عن طريق منظمة التجارة العالمية يؤدي دوراً محورياً في دمج البلدان النامية بصورة إيجابية في النظام التجاري العالمي، ما يساهم في تحقيق النمو والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي حين أن الوصول بجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى خاتمة ناجحة ما زال أمراً صعب المنال، فإنه ينبغي إعادة تنشيط الركيزة التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية، مع الاحترام الكامل لولايتها الإنمائية، وأن تتمحور هذه الركيزة حول النهوض بالتنمية المطردة والشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك التنفيذ الجيد التوقيت لإمكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بشكل دائم على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص.

٢٦- وبينما يمكن للتكامل الإقليمي أن يكون عاملاً حافزاً قوياً للحد من الحواجز التجارية ولتنفيذ إصلاحات السياسات وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، توجد حاجة إلى ضمان أن تساهم الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والعديدة الأطراف في إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أقوى وليس إيجاد نظام أكثر تجزؤاً واستبعاداً، وذلك عن طريق تعزيز النزعة الإقليمية المنفتحة وليس المنغلقة. وينبغي أن تكون هذه الاتفاقات شفافة وشاملة للجميع ومتسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، كما ينبغي إبقاء آثارها الجماعية على التجارة والتنمية ومدى اتساقها مع السير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض المستمر.

٢٧- ويلزم توافر مزيد من الشفافية في أسواق السلع الأساسية، في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وينبغي أن يشمل ذلك أساليب للتنفيذ تمنع تجنّب دفع الضرائب. وما يوجد لدى أفقر البلدان في العالم من غني في الهبات من الموارد، بالاقتران مع الهروب الضخم لرؤوس الأموال من كثير من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، هما أمران يُبرزان الحاجة إلى إجراء تقييم شامل لاستغلال وتسويق السلع الأساسية الأولية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء.

٢٨- ومما له أهمية حاسمة أن عملية انضمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تكون متسقة مع اتفاقات هذه المنظمة ومع وضع هذه البلدان ومستندة إلى قواعد واضحة ومعايير موضوعية محدّدة سلفاً.

٢٩- وما زالت مبادرة المعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل المعزّز يتسمان بالأهمية في سياق التجارة والتنمية. وما زال ينبغي مواصلة تحسين فعالية مبادرة المعونة من أجل التجارة، بوسائل منها مواءمة أولوياتها بشكل أكثر فعالية مع القيود الضاغطة التي تواجهها البلدان المتلقية لهذه المعونة. ويمكن تحسين إمكانات الحد من الفقر التي تنطوي عليها المبادرة عن طريق اتباع سياسات تزيد من فرص الحصول على منافع من التجارة أمام النساء والرجال الذين يعيشون في أوضاع فقر، وتخفف من تكاليف التكيف.

٣٠- واتفق منظمة التجارة العالمية المتعلّق بتيسير التجارة من المتوقّع أن يعجل بتدفق السلع بين البلدان وأن يحسّن الشفافية ويخفّض تكاليف المعاملات. وإذا نُفذ هذا الاتفاق تنفيذاً فعالاً، يُتظر أن يؤدّي ذلك إلى تعزيز المنافع المتبادلة التي تتحقّق للدول التجارية ومن ثم يعزّز التنمية المستدامة العالمية، وأن يولّد كذلك للمستهلكين ومؤسسات الأعمال مكاسب رخاء. بيد أن توجد تحديات محتملة في مجال التنفيذ تواجه البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، وينبغي رصد هذه التحديات رسداً دقيقاً.

٣١- وتُحدث التدابير القسرية الانفرادية آثاراً معاكسة، ليس فقط على اقتصادات البلدان التي تُفرض عليها هذه التدابير وعلى جهودها الإنمائية ولكن أيضاً على التعاون الاقتصادي الدولي وعلى الجهود المبذولة على الصعيد العالمي للانتقال إلى نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي ومنفتح. وهذه التدابير تعرقل إمكانية الوصول إلى الأسواق، والاستثمارات وحرية المرور العابر، ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. ولذلك تُحث الدول بقوة على الامتناع عن اتخاذ تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وعلى الامتناع عن تنفيذ هذه التدابير.

٣٢- ونظراً إلى الشواغل المتنامية بشأن إمكانية تحمّل الديون الخارجية، يلزم إيجاد إطار مؤسسي واضح لدرء حدوث الأزمات المالية وأزمات الديون والعمل على عدم حدوثها، بما في ذلك إيجاد إطار متعدد الأطراف يتسم بإمكانية التنبؤ به وبالكفاءة والإنصاف من أجل التصدّي لمشاكل الديون السيادية، وتنظيم عملية إعادة هيكلة الديون السيادية، وضمان استعادة إمكانية تحمّل الديون استعادة سريعة، والانتعاش من أزمات الديون. ويلزم إجراء مزيد من التحسين في آليات الإنذار المبكر، بوسائل من بينها وضع مؤشرات إحصائية لقياس حالات ضعف ومخاطر محددة.

٣٣- وينبغي أن يعمل المدينون والدائنون معاً لتجنّب نشوء المديونيات التي لا يمكن تحمّلها وإيجاد حلول لها. وفي حين أن الحفاظ على إمكانية دفع الديون هو مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق البلدان المقترضة، فإنه تقع أيضاً على عاتق المقرضين مسؤولية عن الإفراض بطريقة يمكن بها تجنّب تفويض هذا الهدف. ومن شأن الإفراض على نحو شفاف ومنصف وقابل للتنبؤ به ومنسّق ومشروع أن يساعد على تشجيع إيجاد حل دائم وعادل لمسألة إعادة هيكلة الديون. ويتمثل أحد أوجه التقدّم الهامة في هذا الصدد في تنفيذ المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون، كما ترد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٩/٦٩. وفي الحالات التي تحدث فيها أزمات ديون، ينبغي التفاوض على عملية متوازنة لهيكلة الديون ينبغي أن تحدث وقت وقوع هذه الأزمات ما يساعد على الحد من آثارها المضرّة على التجارة والتنمية ويحفظ السيادة الوطنية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية. ومما له أهمية عظمى، في الحالات التي لا يمكن فيها تنفيذ حلول متعددة الأطراف لمشاكل الديون تنفيذاً عاجلاً، استحداث آليات إقليمية لتعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية والمساعدة على منع استراتيجيات الاقتراض والإفراض التي لا يمكن تحمّل الديون المترتبة عليها.

٣٤- ولا بد من تعزيز التنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات من أجل التصدي للمشاكل الهيكلية والطويلة الأجل التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية بغية زيادة استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، ودعم الانتعاش الاقتصادي العالمي، وتحسين البيئة الاقتصادية والتجارية العالمية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية غير المباشرة التي تلحق بالبلدان النامية.

٣٥- ويلزم أيضاً القيام بعمل دولي جماعي من أجل تحسين السيطرة على التدفقات المالية وتوجيهها إلى استخدامات أكثر إنتاجية دعماً للتجارة والتنمية. فزيادة فعالية ضبط النظام المالي يمكن أن تساعد على علاج الانفصال بين الأسواق المالية العالمية والسياسات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل.

٣٦- ويلزم على وجه الاستعجال إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، المتسم بتجزؤ شديد، بغية ضمان أن تُسهم اتفاقات الاستثمار إسهاماً مناسباً في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وهذا يشمل اتباع نهج نُظمي يهدف إلى ضمان حق البلدان النامية في القيام، تحقيقاً للمصلحة العامة، بتنظيم إصلاح نظام تسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول من أجل تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات المستثمرين والدول وتحسين الاتساق النُظمي.

٣٧- وسيكون تحسين التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية أمراً لا بد منه لإحراز تقدم في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووقف الزيادة في انعدام المساواة، بوسائل من بينها القيام بعمل متعدد الأطراف للتصدي لتجنب دفع الضرائب وللتهرب الضريبي. ومن شأن استحداث منصة دولية تتيح إحصاءات ذات توقيت مناسب وتفصيلية بشأن أسعار السلع الأساسية أن يساعد البلدان النامية مساعدة كبيرة على التصدي لتجنب دفع الضرائب عن طريق الغش في أسعار السلع المحوَّلة.

٣٨- وسد الفجوات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بوسائل منها آلية تيسير التكنولوجيا والتشغيل الكامل لمصرف للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، هو أداة رئيسية للحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

٣٩- أما البيئة الاقتصادية العالمية التمكينية المطلوبة لضمان تحقيق نتائج إنمائية منصفة ومستدامة لصالح الجميع في الأجل الطويل فتتطلب حوكمة عالمية جيدة، فضلاً عن إعادة تنشيط وتقوية الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، تركز ارتكازاً ثابتاً على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وبينما أتت التدابير المتخذة مؤخراً في إطار النظام المالي الدولي بتقدم مرحَّب به في اتجاه الأخذ بعملية صنع قرارات أكثر تمثيلاً، فإنه يلزم زيادة التحرك بغية توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات وتعزيز هذه المشاركة، وضمان صنع القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي بشأن القضايا المالية الدولية.

دور الأونكتاد

٤٠ - وفقاً للفقرتين ٧ و ٩ أعلاه، ينبغي قيام الأونكتاد بما يلي:

- (أ) مواصلة تهيئة بيئة اقتصادية تمكينية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، بوسائل من بينها تشجيع إيجاد حلول متعددة الأطراف للمشاكل الاقتصادية المشتركة؛
- (ب) مواصلة إتاحة محفل لتبادل الآراء ووجهات النظر بشأن تطور العولمة وإدارتها وبشأن ترابط التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا في تأثيرها على آفاق النمو والتنمية للبلدان النامية، ومواصلة المساعدة على الترويج لسياسات واستراتيجيات على الصعيدين الوطني والدولي تفضي إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، وبما يتفق مع الأولويات المحددة في خطة التنمية الجديدة؛
- (ج) دعم الدول الأعضاء في إيجاد توافق آراء عند تناول التحديات المستمرة التي تعرقل الآفاق التجارية للبلدان النامية، مثل التدابير غير التعريفية؛
- (د) إجراء البحوث وتحليل السياسات بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية، بما في ذلك تأثيرهما عن طريق الأشكال غير السهمية للإنتاج الدولي، بغية إبقاء الدول الأعضاء على علم بالتطورات وتمكينها من تقييم مدى أهميتهما بالنسبة إلى التنمية وابتكار وتنفيذ أدوات سياساتية مناسبة؛
- (هـ) مواصلة وتعميق عمله التحليلي والسياساتي القائم منذ أمد طويل في مجال منع حدوث أزمات الديون وحلها، وتشجيع سياسات الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولين، وزيادة كفاءة وإنصاف عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية؛
- (و) تطوير السلاسل الإحصائية والقدرات في ميادين الديون المحلية، والديون الخاصة الخارجية، وتركيبية الديون، وإعادة هيكلة الديون السيادية؛
- (ز) المساعدة في بناء القدرات وعمليات التفاوض على الصعيد الدولي في ميادين النقل الدولي ولوجستيات التجارة وتيسير التجارة، ومواصلة دعم عملية وضع وتنفيذ إطار قانوني وتنظيمي مناسب ييسر ويدعم النقل والتجارة على الصعيد الدولي، ويخفف التكاليف؛
- (ح) مواصلة دعم زيادة مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي، بما في ذلك مشاركتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، وكذلك في مبادرة المعونة من أجل التجارة؛
- (ط) مواصلة برنامجه القائم للاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن اتفاقات الاستثمار وفقاً لخطة عمل أديس أبابا، والحفاظ على دوره كمحفل للنقاش والتنسيق الدوليين بشأن اتفاقات الاستثمار، ومساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز البعد الإنمائي لهذه الاتفاقات؛

- (ي) مواصلة رصد وتقييم التطور في النظام التجاري الدولي واتجاهاته وذلك من منظور إنمائي، مع توجيه اهتمام خاص إلى الإسهام المحتمل للنظام التجاري المتعدد الأطراف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ك) رصد وتقييم التحديات الإنمائية المستمرة والمستجدة التي تواجه التجارة، وذلك من منظور إنمائي؛
- (ل) التعاون مع البلدان المصدرة للسلع الأساسية من أجل التصدي لتجّيب دفع الضرائب عن طريق استحداث قواعد بيانات ملائمة بشأن أسعار السلع الأساسية؛
- (م) مواصلة عمله المتعلق بتأثير التدابير غير التعريفية على آفاق التجارة والتنمية للبلدان النامية، وتعزيز تعاونه بشأن هذا الموضوع مع الشركاء الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك عن طريق المشاركة في فريق الدعم المتعدد الوكالات المعني بقاعدة بيانات التدابير غير التعريفية؛
- (ن) تقييم آثار الاتفاقات التجارية العديدة الأطراف والإقليمية على الآفاق الإنمائية للبلدان النامية؛
- (س) مواصلة عمله المتعلق بالمعايير الخاصة وآثارها على إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛
- (ع) رصد آثار التدابير التجارية الانفرادية التي تعوق الإنجاز الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة في البلدان النامية؛
- (ف) مساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من المخططات المعفاة من الرسوم الجمركية والمعفاة من الحصص ومساعدتها في مجال قواعد المنشأ، ودعم جهودها الرامية إلى الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات، وكذلك الاستفادة من المساعدة المحددة الهدف بشأن مبادرات مثل الإطار المتكامل المعزّز ومبادرة المعونة من أجل التجارة؛
- (ص) مساعدة البلدان النامية، عن طريق العمل التحليلي وتصميم السياسات، على استحداث آليات إقليمية لتيسير تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛
- (ق) الإسهام، بصفته عضواً في فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة وبصفته أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في تنفيذ النتائج المتصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الآلية العالمية لتيسير التكنولوجيا؛
- (ر) مواصلة عمله المتعلق بالصلات بين التجارة الدولية والقضايا المالية وقضايا الاقتصاد الكلي، مع التأكيد بصورة خاصة على القضايا المتصلة بإدارة الأزمات.

الموضوع الفرعي ٢

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام عن طريق التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا بغية تحقيق الرخاء للجميع

تحليل السياسات

٤١- يشكل تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام شرطاً مسبقاً لاستحداث فرص عمل، ورفع المستوى التكنولوجي، وتحقيق التنوع والتحوُّل في الاقتصادات، ولتضييق الهوة في الدخل داخل البلدان وفيما بينها وبين الرجل والمرأة، وللقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والرخاء للجميع. بيد أن هذا يتطلب وضع سياسات واتخاذ إجراءات فعالة في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، كما يتطلب معالجة النمو الاقتصادي الضعيف والتصدّي للتحديات المستمرة والمستجدة التي تواجه تحقيق تنمية قوية ومستقرة. والعاملان الرئيسيان لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هما الشمولية للجميع والاستدامة.

٤٢- وتعني التنمية المستدامة تلبية احتياجات اليوم دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها هي. وهذه التنمية تشمل تحسين مستويات المعيشة، مثلاً بحماية الصحة البشرية، وحفظ البيئة، واستخدام الموارد بكفاءة، مع إحراز تقدم في الأهداف الاقتصادية الطويلة الأجل. أما خطة عام ٢٠٣٠ فتعني شمول الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ودمج جميع مجموعات الأولويات هذه في السياسات والبرامج، وفقاً للقدرات والأوضاع والاحتياجات المحلية. وهي تعني إقامة توازن مناسب بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تعزيز الاتساق مع الطبيعة وضمان الاستدامة البيئية وتتبع تغير المناخ. وهي تتطلب القيام بعمل على جميع المستويات من جانب الناس والشركات والوكالات العامة، وضمان أن تُسهم قرارات كل طرف من هذه الأطراف في تحقيق نوعية حياة ممتازة للأجيال الحالية والقادمة على السواء. ويمكن تدعيم هذه الجهود عن طريق استحداث مقاييس شفافة للتقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة تتجاوز مجرد الدخل الفردي لكي تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإنتاج المحلي والثغرات الهيكلية على جميع المستويات، جنباً إلى جنب مع أدوات تعميم التنمية المستدامة بإدراجها ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية ورصد تحقيق التنمية المستدامة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٤٣- وترتبط سمة "الشمولية للجميع" بالركيزة الاجتماعية للتنمية المستدامة، وتتشابك مع الركيزتين الاقتصادية والبيئية لهذه التنمية. وهي تستتبع جزئياً تناول الأسباب الجذرية للفقر، مع التسليم بطابعه المتعدد الأبعاد وبأوجه الترابط بينها وبين الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة. كما أنها تتطلب الانتباه الدقيق لأوجه انعدام المساواة الأفقية، وخاصة انعدام المساواة بين الجنسين، بغية ضمان أن تتاح لجميع الناس إمكانية الوصول إلى الموارد والحصول على الفرص. ويتطلب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام توافر المواهب والقدرة الإبداعية والحافز القوي لريادة الأعمال لدى السكان بأسرهم.

٤٤ - وتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة يعتمد، في جملة أمور، على استخدام التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر. ولذلك ينبغي أن تمارس التجارة دوراً رئيسياً في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. فتتوافر سياسات داعمة مناسبة وبنية تحتية ملائمة وقوة عاملة متعلمة، يُنتظر أن يكون من الممكن أيضاً أن تساعد التجارة على تعزيز كل من العمالة المنتجة والتمكين للمرأة والأمن الغذائي والحد من انعدام المساواة، وأن تُسهم أيضاً في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة.

٤٥ - بيد أن مدى فعالية التجارة في تعزيز النمو وفي الحد من الفقر هي أمر يعتمد، جزئياً، على الاستثمار المتعدد القطاعات وعلى رفع المستوى التكنولوجي على الصعيد الوطني. وللاستثمار الإنتاجي أهمية حيوية في دفع النمو وخلق فرص العمل وتحقيق الابتكار والتجارة. ويصدق ذلك أيضاً على التمويل المطلوب لتزويد مؤسسات الأعمال برأس المال الذي تحتاج إليه لتحقيق رؤيتها. كما أن الاستثمار في البنية التحتية لا بد منه كعامل تمكيني للتنمية وكعامل حفاز للنمو ولتيسير الاستثمارات الخاصة والعامة والقدرة على المنافسة.

٤٦ - وهكذا، فإن تعبئة الموارد المالية من أجل الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وخاصة في البنية التحتية والطاقة الإنتاجية، تؤدي دوراً رئيسياً في التجارة والتنمية. ومما سيكون له أهمية بالغة زيادة الاستثمار العام فضلاً عن الاستثمار الخاص، المحليين والأجانبين على السواء، بما في ذلك الاستفادة الفعالة من استثمارات المواطنين المغتربين. وعندما يُدار الاستثمار الأجنبي المباشر إدارة فعالة وتجري مواءمته مع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة، فإنه يمكن أن يُسهم إسهاماً مهماً في تعزيز القدرات الإنتاجية، بوسائل من بينها نشر المعارف والتكنولوجيات لدى الشركات المحلية، وكذلك خلق فرص عمل وزيادة الدخل.

٤٧ - وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدراً حيوياً من مصادر تمويل التنمية له أهمية خاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بفضل ما يستهدفه من القضاء على الفقر بأبعاده المتعددة. ولهذا المساعدة دور مهم في مساعدة البلدان على معالجة الثغرات القائمة في مجالات المعرفة والبنية التحتية، وفي دعم تطوير الأطر التنظيمية الضرورية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، وفي تحسين إدارة الموارد الطبيعية. ويمكن أيضاً للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تفيده كعامل حفاز في إتاحة إمكانية الوصول إلى موارد القطاع الخاص و/أو الموارد العامة المحلية، بما في ذلك عن طريق الاستخدام الاستراتيجي لتمويل التنمية وللأموال الخيرية بغية تعبئة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة المتجهة إلى الأسواق الناشئة والأسواق شبه الناشئة.

٤٨ - والتكنولوجيا هي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ سياسات التنمية المستدامة. ويشكل سد الفجوات التكنولوجية أمراً لا بد منه للقضاء على الفقر وأداة رئيسية للحد من انعدام المساواة داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان. بيد أنه فيما يتعلق بأغلبية البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لم يجر حتى الآن تحقيق إمكانات العلم

والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة أن يؤديا دوراً رئيسياً في نشر التكنولوجيا لدى الشركات المحلية في الحالات التي تكون فيها السياسات المحلية مواتية لنقل التكنولوجيا. غير أن الفوائد المحتملة للتكنولوجيا بالنسبة إلى التنمية تتوقف على امتلاك الشركات المحلية للقدرات التكنولوجية اللازمة لاستيعاب هذه التكنولوجيات. وهكذا تشكل هذه السياسات والقدرات معوقات كبيرة تعوق الاستفادة من الفوائد المستمدة من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.

٤٩- وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب دور مهم في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، من حيث التمويل والتكنولوجيا على السواء. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمساعدته البلدان النامية على تحديد مسارات إنمائية تعزز المساواة والانفتاح والشمولية والابتكار، يمكن أن يكون أداة رئيسية لدعم تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وستستمر تقوية الروابط الاقتصادية فيما بين البلدان النامية في إحداث تأثير إيجابي على التدفقات التجارية والمالية، وعلى بناء القدرات التكنولوجية المحلية، وعلى تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

٥٠- ويتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به، كما أن لكل بلد الحق في اعتماد تدابير تحقيقاً لهذه الغاية تكون مصممة تبعاً لقدراته وأوضاعه واحتياجاته المحلية الذاتية. بيد أن نجاح هذه الاستراتيجيات الوطنية أو فشلها يعتمدان بدرجة حساسة على مدى توافر بيئة تمكينية مواتية وشاملة للجميع على الصعيد الدولي، بما في ذلك وجود نظم تجارية ونقدية ومالية عالمية مترابطة ويدعم بعضها بعضاً.

٥١- وهكذا تتطلب التنمية المستدامة والشاملة للجميع مضاهاة الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة بإصلاحات على الصعيد الدولي ترمي إلى تهيئة بيئة من هذا القبيل. فالاجتماع العالمي، بإقراره خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، قد ألزم نفسه بالسعي إلى تهيئة بيئة تمكينية من أجل التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، وبتيسير وسيلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع الصُّعُد.

٥٢- وكما أكدت على ذلك خطة عام ٢٠٣٠، فإن الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة بخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية، كما جرى تأكيدها مرة أخرى في خطة عمل أديس أبابا، هو أمر يرتبط بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ولا ينفصل عنه. وهذا يشمل، في جملة أمور، الالتزامات القاضية ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمّة إلى البلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمّة إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يكون التمويل الخاص والعام المقدم من أجل التنمية المستدامة قابلاً للتنبؤ به ومستداماً، كما ينبغي أن يكون التمويل المقدم من القطاع الخاص مكماً للتمويل العام وليس بديلاً عنه. وبالمثل، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه مظهراً من مظاهر التضامن فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي أن يكون مكماً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه.

٥٣- وتشكل إدارة الديون ورصدها المتسمان بالحصافة عنصراً مهماً من عناصر استراتيجيات التمويل الوطنية الشاملة وأمرأً بالغ الأهمية للحد من مواطن الضعف. وبالنظر إلى أن كثيراً من البلدان النامية، بما في ذلك عدد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ما زال شديد التأثر إزاء أزمات الديون، فلا يزال من الضروري مواصلة تقديم المساعدة إليها بغية تحقيق القدرة على تحمّل الديون في الأجل الطويل عن طريق اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، والاقتراض والإقراض الخارجين السياديين على نحو مسؤول. وما زال دور الأونكتاد في هذا الصدد ذا أهمية بالغة، بوسائل منها الترويج لمبادئ الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين.

٥٤- وفي حين أن من الضروري زيادة الاستثمار العام بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، توجد أيضاً إمكانات غير مستغلة للمشاركة من جانب القطاع الخاص. بيد أن تعبئة هذا الإمكانات وتوجيهها يواجهان عدداً من المعضلات والتحديات على مستوى السياسات، بما في ذلك معضلات وتحديات تكتنف الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويلزم توافر القيادة والتنسيق، وطنياً وعالمياً، بغية إيجاد مبادئ توجيهية للتعامل مع هذه المعضلات السياساتية، وبغية ضمان اتساق السياسات، وتجنّب التكاليف الخفية، وحفز العمل المطلوب. ويمكن لخطّة عمل الأونكتاد للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة أن تقدّم التوجيه المطلوب في هذا الصدد.

٥٥- وبشكل أعم، توجد حاجة إلى القيام باستثمار إضافي في الإنتاج المستدام في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة والبلدان الأفريقية والبلدان التي تمر بحالات نزاع والبلدان الخارجة من حالات نزاع. وتوجد حاجة أيضاً إلى إطار جديد، وطنياً ودولياً، لتوجيه سياسة الاستثمار ولضمان الاتساق مع السياسات العامة الأخرى، بوسائل منها توفير التمويل الطويل الأجل لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز الاستثمار العام في البنية التحتية، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لتلبية احتياجات الاقتصاد الحقيقي، على النحو الممّثل في إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أيضاً أن تسعى سياسات الاستثمار في البلدان النامية إلى التصديّ لمسألة تجنّب دفع الضرائب والتهرب الضريبي وإلى ضمان ألا تنطوي الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين على تقليص الإيرادات العامة، وألا تؤثر سلباً على مستويات الاستثمار أو أن تُجحف بمؤسسات الأعمال المحلية.

٥٦- وتتطلب التنمية الشاملة للجميع والمستدامة بناء القدرات الإنتاجية، وسد الفجوات التكنولوجية القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والحد من التبعية التكنولوجية للبلدان النامية. وهذا يؤكد على الحاجة إلى الاستثمار في بناء القدرات التكنولوجية المحلية، وإلى الأخذ بسياسات مستمرة واستباقية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار تعزز استيعاب التكنولوجيا، وعلى الحاجة إلى تعزيز البحث والتطوير ودعمها.

٥٧- ويتطلب سد الفجوة التكنولوجية أيضاً نشر التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها لتلبية الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية، ولدعم الإنتاج المحلي ورفع المستوى الصناعي، بدعم مالي يُقدّم بشروط تساهلية وتفضيلية حيثما كان مناسباً. ويمكن أيضاً أن يكون نقل المعرفة من المواطنين المغتربين إسهاماً مهماً في هذا الصدد. وينبغي أن تقدم البلدان المتقدمة حوافز إلى مؤسسات الأعمال والمؤسسات الأخرى الموجودة في أراضيها لكي تنقل إلى أقل البلدان نمواً التكنولوجيات المطلوبة لإقامة قاعدة تكنولوجية سليمة لها مقومات البقاء، وفقاً للمادة ٦٦-٢ من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وينبغي أيضاً إزالة الحواجز الدولية التي تعترض التطوير التكنولوجي.

٥٨- ومن المحتمل أن يكون لتكنولوجيا المعلومات وللاقتصاد الرقمي، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، تأثير متزايد على التجارة والتنمية على الصعيد العالمي. ويلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن آثار هذه القضايا على التجارة والتنمية.

٥٩- ومن هنا فإن تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ سيتطلب تقوية وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الناس. وينبغي أن تُبنى الشراكة الجديدة على مبادئ المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة، وأن تعكس القدرات النسبية للبلدان المختلفة، بوسائل منها مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والحاجة إلى الأخذ بمعاملة خاصة وتفاضلية. وينبغي أن تظل عملية إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة مرتكزة على الدول وأن تركز على تدعيم الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتكاملة.

دور الأونكتاد

٦٠- وفقاً للفقرتين ٧ و٩ أعلاه، ينبغي قيام الأونكتاد بما يلي:

(أ) تحليل الترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي وكيف يؤثر ذلك على التقدم والاستقرار الاقتصاديين، إيجاباً وسلباً على السواء، في البلدان النامية؛

(ب) إجراء بحوث وتحليلات وتقديم المساعدة التقنية بشأن المشهد المتغير للتجارة الدولية، بما في ذلك وسائل حفز التنوع الاقتصادي، والحد من تكاليف التجارة، وتعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية للسلع والخدمات، واستغلال الفرص الناشئة عن التجارة داخل المنطقة الواحدة وفيما بين بلدان الجنوب؛

(ج) تقديم الدعم إلى البلدان النامية في صياغة وتنفيذ أطر متسقة وطنية للسياسة التجارية وللمسائل التنظيمية ودمج هذه الأطر في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي سياسات الاقتصاد الكلي بغية تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛

- (د) مواصلة دعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، عن طريق استعراض السياسات، وإجراء الحوارات، وتقديم المساعدة التقنية في تحقيق الاستفادة القصوى من الفوائد التي تتحقق للتنمية من الروابط القائمة بين إنتاج السلع الأساسية والتجارة؛
- (هـ) مواصلة تناول الصلة بين التجارة والتمويل والتنمية والبيئة عن طريق إجراء البحوث والتعاون التقني بشأن الاستدامة البيئية، وتقاسم أفضل الممارسات، وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال استحداث نظم للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والاستجابة المناسبة للتأثيرات المترتبة على تغيّر المناخ؛
- (و) مواصلة تقييم دور المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها مصدراً من مصادر تمويل التنمية، وخاصة في سياق ظهور مصادر جديدة للمساعدة المالية بالاقتران مع أهداف التنمية المستدامة؛
- (ز) تعزيز أعماله بشأن القضايا المتصلة بالتعاون والتكامل فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق رفع مستوى البيانات واستخدام الأدوات التحليلية وبناء قاعدة بيانات إحصائية وتحليل تأثير التعاون والتكامل المذكورين على التنمية ودورها المحتمل في تعزيز الاقتصاد العالمي؛
- (ح) مواصلة أعماله بشأن النقل، بما في ذلك النقل البحري، والمواني، والنقل المتعدد الوسائط، والنقل العابر، بغية خفض تكاليف النقل، وتحسين كفاءة التجارة والمواني، وتحسين المرور العابر، وتيسير التجارة والربط بشبكات النقل، مع الاهتمام خاصة باحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الضعيفة الأخرى. وينبغي في هذا الصدد أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على تحديد مصادر وآليات التمويل القائمة والجديدة وزيادة فعاليتها؛
- (ط) مواصلة تقوية التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر، بوسائل من بينها تنسيق السياسات في مجال التنمية الإقليمية وتنمية البنية التحتية للمرور العابر، وتبسيط الإجراءات الجمركية وإجراءات عبور الحدود؛
- (ي) مواصلة مساعدة البلدان النامية في تدعيم استدامة شبكات النقل والبنية التحتية للنقل فيها وقدرة هذه الشبكات والبنية على التكيف مع تغيّر المناخ، بما في ذلك البنية التحتية والخدمات الخاصة بالنقل الساحلي وممرات المرور العابر، وإنشاء فريق خبراء دائم يُعنى بخدمات البنية التحتية للنقل المستدام القادر على التكيف وبلوجستيات التجارة؛
- (ك) مواصلة الإسهام في الحوار المتعلق بالسياسات وفي آليات التعاون الداعمة للنقل المستدام والتكيف مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل وخدمات النقل وعملياته، بما في ذلك الجهود التعاونية الرامية إلى دعم وتعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامهما استخداماً مستداماً؛
- (ل) النهوض باستخدام مصادر الطاقة المتجددة والمنخفضة الانبعاثات والتكنولوجيات التي تولّد مزيجاً من الطاقة الأكثر تنوعاً واستدامة؛

- (م) مواصلة وتعزيز أعماله بشأن التجارة في الخدمات، بما في ذلك عن طريق آليته الحكومية الدولية، ودعم المفاوضات التجارية المتعلقة بالخدمات؛
- (ن) مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، على تعزيز قدراتها على تسخير إمكانات السياحة من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة والتخريج من فئة أقل البلدان نمواً؛
- (س) دعم مبادرات الاستثمار المسؤول، بما في ذلك مبادرة البورصات المستدامة ومبادرة 'تحقيق تأثير لكليات إدارة الأعمال'، بالبناء على خطة عمله للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والمعايير المتصلة بها المتعلقة بالإبلاغ عن الجوانب البيئية والاجتماعية وعن جوانب الحوكمة؛
- (ع) استحداث وترويج جيل جديد من استراتيجيات ومؤسسات وممارسات ترويج الاستثمار وتيسيره، والسياسات الرامية إلى مواءمة الاستثمار مع أهداف التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛
- (ف) مساعدة البلدان النامية في مجال حقوق الملكية الفكرية ودور هذه البلدان في رفع المستوى التكنولوجي وبناء القدرات الإنتاجية وتحقيق إمكانية الوصول إلى الأدوية، بوسائل منها دمج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سياساتها العامة؛
- (ص) إيجاد سياسات دولية ووطنية فعالة لمساعدة البلدان النامية على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنظيم المشاريع باعتباره وسيلة فعالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تحليل السياسات وتقاسم الخبرات وبناء القدرات الموجهة نحو السياسات؛
- (ق) مواصلة تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات والإحصاءات المتعلقة باقتصاد المعلومات بغية تقييم وقياس التأثير المتحقق، بوسائل من بينها الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛
- (ر) تيسير الحوار المتعدد الأطراف بشأن كيفية توسيع نطاق الفوائد المستمدة من التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية في البلدان النامية؛
- (ش) الإسهام في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بدوره التيسيري في مجال مسارات العمل ذات الصلة وبصفته يتولى أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
- (ت) مواصلة أعماله المتعلقة بتيسير التجارة وزيادة تقوية دعمه لإصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة (بالي، إندونيسيا)؛

(ث) مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في تصميم استراتيجيات وسياسات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي تُسهم في تحقيق النمو الشامل للجميع وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛

(خ) الإسهام في بناء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص في مجال التجارة من أجل ترويج وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية؛

(ذ) تعزيز أعماله المتعلقة بالصلات بين المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والتجارة والتنمية، ودعم جهود الدول الأعضاء في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وإنشاء مؤسسات تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة وتحقق أمنها الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية، وتحسّن الفرص الاقتصادية المتاحة لها؛

(ض) دعم جهود البلدان النامية في مجال تحسين تأثير المواطنين المغتربين، وخاصة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تصميم سياسات تعزز الفوائد التي تعود على التنمية من تحويلات المهاجرين ومن نقل المعارف والاستثمار والتجارة من جانب المواطنين المغتربين؛

(أأ) توسيع نطاق برنامجه لمساعدة الشعب الفلسطيني بالبناء على أعماله السابقة، بوسائل منها تعزيز التنمية المستدامة للشعب الفلسطيني وزيادة تطوير عملية بناء القدرات الضرورية لأداء الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته بكفاءة؛

(بب) مواصلة العمل مع الجامعات ومعاهد البحوث الموجودة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تعزيز قدراتها البحثية والتدريسية بشأن التجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتمثلة في التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

الموضوع الفرعي ٣

المضي في تحقيق التحوّل الهيكلي الاقتصادي والتعاون في بناء القدرة على التكيف اقتصادياً والتعامل مع تحديات وفرص التجارة والتنمية، على جميع المستويات، في حدود ولاية الأونكتاد

تحليل السياسات

٦١- تشكل زيادة القدرة على التكيف مع الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أمراً في غاية الأهمية لتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة. وتمثل العناصر الرئيسية لهذه القدرة على التكيف في التحوّل الهيكلي، وتنمية القدرات الإنتاجية، والتنوع الاقتصادي، والتصنيع. ويمكن أيضاً للجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية والتي تركز على حفز الإنتاجية الاقتصادية والقدرة التنافسية في الأجل الطويل أن تؤدي أيضاً دوراً رئيسياً عن طريق توليد إيرادات محلية تساعد على بناء القدرة على التكيف، بوسائل منها الاستثمار في البنية التحتية المادية والبشرية.

٦٢- وأحد الشروط الرئيسية لبناء القدرة على التكيف ولتحقيق النمو المستدام في الأجل الطويل هو التحول الاقتصادي الهيكلي عن طريق التنويع للدخول في أنشطة أكثر حداثة وأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية وإنتاج منتجات ذات قيمة أعلى. بيد أن التحول الهيكلي قد ثبت أنه يطرح تحديات، وهو ما يعكس جزئياً محدودية التطور التكنولوجي وسوء حالة البنية التحتية، وخاصة إمكانية الحصول على الكهرباء، وضعف قواعد المهارات، والمعوقات القائمة في جانب الإمدادات المحلية، ووجود بيئة اقتصادية عالمية غير مواتية، وخاصة حالة عدم التيقن في الأسواق المالية والسلعية العالمية. وستتطلب مواجهة هذه التحديات إجراء تعبئة فعالة للموارد من المصادر المحلية والخارجية على السواء بغية تمويل الاستثمارات التي لا بد منها لتعزيز التحول الهيكلي.

٦٣- ومما يرتبط بالتحول الهيكلي ارتباطاً وثيقاً، وله أهمية أساسية للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، القيام بتنمية القدرات الإنتاجية. ويتطلب بناء هذه القدرات اتباع نهج كلية ومتكاملة بشأن استغلال الصلة القائمة بين الاستثمار والتجارة والتمويل والتكنولوجيا وبشأن النهوض بالإنتاج المحلي ورفع المستوى الصناعي.

٦٤- ويتسم تنويع الإنتاج، إلى جانب زيادة الإنتاجية، في القطاعات التقليدية مثل الزراعة، بأنه في غاية الأهمية لزيادة المرونة الاقتصادية وبناء القدرات الإنتاجية المطلوبة لإيجاد فرص عمل ولتحقيق مستويات معيشية مستدامة ولزيادة الدخل وتحسين نوعية الحياة. كما أن هذا التنويع ذو أهمية بالغة لاستحداث مسارات تنمية شاملة للجميع ومستدامة ولتحقيق فوائد ملموسة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وفي النظام التجاري الدولي. والتنويع مهم بصورة خاصة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية بغية الحد من شدة التأثير بتقلبات الأسواق الدولية للسلع الأساسية وبغية تيسير الصعود على سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. وتتسم استثمارات البنية التحتية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، وبناء القدرات، والتدريب بشأن المهارات القابلة للنقل بأنها جميعاً ضرورية لزيادة القيمة المضافة المتأتية من أنشطة التجارة في المواد الاستخراجية على امتداد سلسلة القيمة. وهذه الاستثمارات ضرورية أيضاً لنشر الفوائد المترتبة على ريع الموارد في جنبات الاقتصاد الأوسع نطاقاً، ولتطوير الأنشطة الابتدائية والأنشطة النهائية، ولمساعدة المجتمعات المحلية على الاستفادة من الفرص الناتجة عن ذلك.

٦٥- وعلى الصعيد الدولي، يتطلب التنويع الناجح وجود نظام تجاري عالمي تمكيني يركز على تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة والنمو المستدام. وهو يتطلب أيضاً التصنيع وتدعيم القدرة الإنتاجية بغية التمكين من الانتقال إلى أعلى على سلم سلاسل القيمة بشكل مستدام. فالبيئة الاقتصادية الدولية التي لا تدعم التنويع في البلدان النامية لن تتمكن من تلبية احتياجات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٦- ويشكل التصنيع، بصورة خاصة، مصدراً بالغ الأهمية للنمو ولإيجاد فرص عمل ولتحقيق قيمة مضافة، فضلاً عن أنه مصدر كبير للمدخلات التي تخدم الاقتصاد الريفي وأساس لتطوير خدمات مرتفعة القيمة. وقد ظل ذلك في بؤرة اهتمام العمل التحليلي والعمل الموجّه نحو السياسات الذي يقوم به الأونكتاد منذ إنشائه في عام ١٩٦٤، وقد أُدرج الآن كغاية متوخاة في أهداف التنمية المستدامة، جنباً إلى جنب مع الغايات ذات الصلة في ميادين التنوع الصناعي، ورفع مستوى تنظيم المشاريع والمستوى التكنولوجي وتحقيق تقدم بشأهما.

٦٧- ويعتمد التصنيع والتحوّل الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية والتنوع على الاستثمار الذي يدخل أيضاً في صميم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة وتوفير فرص عمل والابتكار وتسخير التجارة تسخيراً ناجحاً من أجل النمو والحد من الفقر.

٦٨- ورغم أن نشاطات تنظيم المشاريع لا يشكل غاية في حد ذاته، فإنه يمكن أن يساعد على توليد النمو الاقتصادي المستدام. ذلك أن تطوير وتعزيز مؤسسات الأعمال المحلية هي وقدراتها المتعلقة بزيادة الأعمال وقدراتها التكنولوجية يمكن أن يسهما بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة وفي تيسير اندماج هذه المؤسسات بنجاح في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. ويمكن للحكومات أن تؤدي دوراً مهماً في هذا الصدد، بوسائل منها الترويج للاستثمار في المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين إمكانية حصولها على التمويل والتكنولوجيات والخدمات. ويوجد تحدٍ كبير يتمثل في وجود قطاعات غير رسمية كبيرة جداً ومتنامية في كثير من البلدان النامية، وهو ما يعكس، بصورة جزئية، مزيجاً من عمليات التحوّل الاجتماعي - الاقتصادي المعقدة، وعدم وجود بيئة اقتصادية تمكينية مواتية للتنمية، ووجود معدل تصنيع غير كافٍ لاستيعاب فائض العمل في الأسواق الرسمية.

٦٩- ويشكل الاستثمار في تطوير البنية التحتية المادية والبشرية والحفاظ عليها أمراً لا بد منه لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة وأمراً في غاية الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. فعدم توافر بنية تحتية ملائمة يفرض العزلة المادية على كثير من الناس في البلدان النامية، ويقيد حجم السوق، ويعرقل الإنتاج، ويرفع تكاليف التجارة، فضلاً عن أنه يُسهم في إيجاد الاستبعاد الاجتماعي.

٧٠- ويحتاج كل بلد إلى اعتماد تدابير مصمّمة تبعاً لظروفه وأولوياته الخاصة. وهكذا، لا يوجد مخطط عالمي وحيد للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة. بل يجب على البلدان بالأحرى، وهي تمارس حقها وتؤدي واجبها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام وفي تحسين رفاه شعوبها، أن تختار من مجموعة متاحة من النُهُج والرؤى والأدوات المختلفة تبعاً لقدراتها وأوضاعها واحتياجاتها المحلية وتبعاً لتاريخ البلد وتطور دوره في الاقتصاد العالمي.

٧١- ويمكن مع ذلك تحديد بعض القواسم المشتركة في السياسات والمؤسسات المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. فأحد المتطلبات الرئيسية هو وجود حكومة خاضعة للمساءلة لديها الرغبة في الأخذ بإدارة عامة للاقتصاد تتسم بالفعالية والشفافية ولديها القدرة على ذلك.

والدور المحوري للدولة الفعالة في مجال النهوض بالتنمية المنصفة والمستدامة قد اعترف به منذ وقت طويل، وخاصة من جانب الأونكتاد. ويتجاوز هذا الدور حدود التخفيف من أوجه إخفاق السوق وقصورها. إذ يلزم أيضاً وجود دولة إنمائية فعالة بغية إيجاد الأسواق وتوجيه الموارد من الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى وإلى بناء شركات مجدية مع الدول ومع الشركات الأجنبية. وينبغي أن تكون التجارة المفتوحة والأسواق الحرة محكومتين بسياسة حصيفة وعملية تنظيمية سليمة، مع تجنب الأشكال المتطرفة للحماية من ناحية والأسواق غير الخاضعة للتنظيم من الناحية الأخرى، وينبغي أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على إيجاد فرص عمل وعلى الاندماج الاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية، وتحقيق الترابط الإلكتروني.

٧٢- وهكذا، فمما له أهمية حاسمة ضمان أن يكون لدى الدول القدرة المطلوبة لصياغة سياسات فعالة وتنفيذها، بما في ذلك القدرة على وضع سياسات تجارية وصناعية محددة الهدف على نحو مناسب وإيجاد حوافز للقطاعات الاستراتيجية وتنظيم الأسواق على نحو ملائم، بغية تحقيق النمو والتنمية وبناء المرونة لصالح السكان ككل.

٧٣- وأحد المكونات المشتركة الأخرى للسياسات الوطنية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة هو تهيئة بيئة سليمة ومستقرة وجذابة من أجل مؤسسات الأعمال والصناعة، بوسائل من بينها سياسات مناسبة بشأن الاقتصاد الكلي تدعم الطلب وتحسن توزيع الدخل. وينبغي أن تحفز هذه البيئة عملية تنظيم المشاريع، وأن تكافئ الابتكار، وأن تتيح الفرص والحوافز للاستثمار الإنتاجي، وأن تكون مفتوحة للمنافسة وللتوسع في الأسواق. وينبغي أن تؤدي السياسات وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات إلى تمكين الشركات المحلية من جميع الأحجام، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، من المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ومن الاستفادة منها بالكامل لزيادة القيمة المضافة. وتوجد إمكانات لتحسين التأثير الإنمائي للتعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك عن طريق القيام، حيثما كان مناسباً، بإنشاء شركات بين القطاعين العام والخاص وأدوات مالية مبتكرة تكون مصممة تصميمًا ملائمًا. وهذا يتطلب وجود قواعد للاستثمار المسؤول ومبادئ توجيهية واضحة لمشاركة القطاع الخاص تتجاوز في مداها النُهُج الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومعايير دولية للمحاسبة في الشركات والإبلاغ من جانبها.

٧٤- ومن المهم أيضاً إيجاد نظم وطنية منصفة وسليمة وقوية بشأن المنافسة وحماية المستهلك، شأنها في ذلك شأن التعاون الدولي وتبادل المعلومات وبناء القدرات في جميع هذه المجالات، وخاصة في ضوء توسيع نطاق الأسواق العالمية، والدور المتزايد للشركات عبر الوطنية، وثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وظهور التجارة الإلكترونية.

٧٥- وإحدى الأولويات الأولى هي تعزيز البنية التحتية عن طريق زيادة الاستثمار. وهذا يتطلب تحديد ومعالجة الفجوات القائمة في مجال البنية التحتية في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للخطر والصغيرة وفي البلدان الأفريقية، وتسليط الضوء على الفرص المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً المتاحة للاستثمار والتعاون. ومن المهم للغاية زيادة الإيرادات الضريبية بغية التغلب على المعوقات التي تفرضها محدودية الموارد المالية. ومما له أهمية رئيسية اتباع نهج إقليمية لتعبئة واستخدام الموارد المالية والحقيقية من أجل تطوير البنية التحتية بجانبها البشري والمادي. وبالاقتران مع تعاون وتنظيم إقليميين فعالين، فإن زيادة اندماج نظام البنية التحتية داخل كل منطقة وبين المناطق يتيح أيضاً فوائد يمتثل أن تكون كبيرة عن طريق تعزيز الترابط الإقليمي من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية بواسطة تقاسم الموارد واستغلال وفورات الحجم المحتملة.

٧٦- ويتسم الاستثمار السليم في كل من رأس المال البشري والتعليم والتدريب والصحة والتغذية بالأهمية بالنسبة إلى التحول الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، عن طريق تطوير قوة عاملة مدربة وماهرة ومؤهلة تلي متطلبات الاقتصاد والمجتمع. وتؤدي عالمية هذه الحاجة، بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه فح الدخل المتوسط والأسواق الناشئة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى جعل هذه المسألة مجال عمل مهماً على الصعيد العالمي.

٧٧- ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كافةً تعلّم الدروس المستفادة من استراتيجيات التنمية السابقة التي أهملت الشواغل البشرية والبيئية. ومما له أهمية خاصة شمول الجميع لضمان أن تتاح إمكانية الوصول إلى الموارد والحصول على الفرص أمام جميع الأشخاص، بمن في ذلك النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون والشعوب الأصلية والأشخاص الآخرون الذين هم في أوضاع ضعف. وهذا يُسهم في إرساء الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة فضلاً عن الركيزة الاجتماعية. فللنساء والشباب بوجه خاص أثر تحويلي محتمل على التنمية.

٧٨- وتُسلط خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الأضواء على الدور البالغ الأهمية للمرأة في التنمية وعلى الإمكانيات التي تنطوي عليها المساواة بين الجنسين والتمكين للنساء والبنات باعتبارهن محركاً من محركات التحول الهيكلي. إذ تشكل النساء أكثر من ٤٠ في المائة من القوى العاملة على نطاق العالم و٤٥ في المائة من هذه القوى في أقل البلدان نمواً ويؤديان دوراً بالغ الأهمية بوصفهن منتجات وتاجرات ولكنهن يتركزن في الأعمال المنخفضة الإنتاجية والمنخفضة الأجر ويتلقين دخلاً أقل ويشغلن في كثير من الأحيان وظائف هشّة في حين أن المشاريع التي تمتلكها النساء تكون في المتوسط أقل ربحية وأبطأ نمواً. وهكذا يكون التصدي للمعوقات التي تعترض التمكين الاقتصادي للمرأة وتعترض مشاركتها في تحقيق النمو والتنمية ذا أهمية جوهرية بالنسبة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام وإلى الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك بالنسبة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وهذا يشمل اتخاذ

إجراءات لمواجهة التحديات المحددة التي تعترض مشاركتهم على قدم المساواة وبنشاط في التجارة المحلية والإقليمية والدولية. ويتشابك التمكين الاقتصادي مع التمكين الاجتماعي والسياسي ويمكن في حد ذاته أن يجلب التمكين للمرأة عن طريق تغيير المفاهيم المتعلقة بأدوار المرأة وتحسين قوتها التفاوضية وزيادة الاستثمار في تعليم البنات.

٧٩- وبينما يمكن للتنمية في حد ذاتها أن تعزز زيادة المساواة بين الجنسين، فإن التمكين الاقتصادي للمرأة يتطلب أيضاً العمل على ضمان حقوقها، وزيادة مهاراتها ومعرفتها في المجالات التي تحتاج إليها سوق العمل، وتدعيم إمكانية وصولها إلى الموارد الإنتاجية، وتحسين البيئة التمكينية والمؤسسية، وزيادة قدرتها على اتخاذ وتنفيذ قرارات تستفيد من الفرص الاقتصادية المتاحة، ومراعاة الاختلافات بين الجنسين من حيث تأثيرات السياسات. ويستحق دور القطاع المالي في تعزيز عملية ريادة الأعمال من جانب النساء والشباب على السواء اهتماماً خاصاً.

٨٠- وتشكل بطالة الشباب مصدر قلق خاص نظراً إلى أنها تشمل إمكانات إسهامات الشباب في تحقيق التحول في مجال التنمية المستدامة. والاستثمار ضروري، ولا سيما في مجالات التعليم والتدريب والتكنولوجيا، من أجل التمكين للشباب ورعاية المواطنة النشطة. وهذا يصدق أيضاً على تهيئة بيئة يمكن فيها إعمال حقوق الشباب وتحقيق قدراتهم بالكامل. وهذا يشمل التعليم بغية زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والمهارات المناسبة للحصول على وظائف لائقة وتنظيم المشاريع وتلبية احتياجات القطاع الخاص.

٨١- ويتسم دمج الاعتبارات البيئية في الاستراتيجيات الوطنية، وضمان تحقيق الوئام مع الطبيعة، بأهمها لا بد منهما بدرجة مساوية من أجل تحقيق الاستدامة ونجاح استراتيجيات التنمية في الأجل الطويل. وينبغي النظر إلى هذه الاعتبارات على أنها جزء من نهج كلي يضم الركيزتين الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، على أن تؤخذ في الحسبان آثار ذلك على التجارة والقدرة التنافسية للأنشطة الموجهة نحو مراعاة الشواغل البيئية.

دور الأونكتاد

٨٢- وفقاً للفقرتين ٧ و ٩ أعلاه، ينبغي قيام الأونكتاد بما يلي:

(أ) توفير الإحصاءات والعمل التحليلي والمساعدة التقنية للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجالات التجارة والتنويع الاقتصادي والسياسات الصناعية والتعبئة الفعالة للموارد المالية من أجل التحويل الهيكلي بغية تدعيم النمو والتنمية والاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي، بوسائل من بينها تنمية القطاعات والأنشطة التي تولد قيمة مضافة أكبر وتحقق الاستغلال الفعال للفرص التجارية التي تتيحها المبادرات العالمية والإقليمية؛

(ب) مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع استراتيجيات التحويل الهيكلي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والعمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية المختصة الأخرى؛

(ج) وضع إحصاءات وإجراء بحوث بشأن التحديات الناشئة والتحديات القائمة منذ أمد طويل التي تواجه أقل البلدان نمواً وتحليل السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية والدولية الهادفة إلى تخريج هذه البلدان من فئة أقل البلدان نمواً وتحقيق تنميتها المستدامة وذلك بغية إيجاد حلول عملية وخيارات سياسية، بوسائل منها تعزيز الاستثمارات وتنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية؛

(د) مواصلة وتعزيز أنشطة التعاون التقني في أقل البلدان نمواً عن طريق التدريب وبناء القدرات؛

(هـ) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تركز على تدعيم القدرات الإنتاجية والتحويل الاقتصادي الهيكلي وفقاً لبرنامج عمل فيينا؛

(و) مواصلة مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى معالجة أوجه الضعف المادي والاقتصادي، وتشجيع التحوّل الاقتصادي الهيكلي، وبناء المرونة اللازمة وفقاً لمسار ساموا؛

(ز) مواصلة الأنشطة الرامية إلى نشر نتائج البحوث وتحليلات السياسات بشأن أقل البلدان نمواً، وتكثيف الحوار بشأن السياسات مع واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً؛

(ح) مواجهة التحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل واقتراح سياسات لمعالجة الوتيرة البطيئة للتنويع وعكس الاتجاه إلى تقليص التصنيع؛

(ط) مواصلة مساعدة الاقتصادات الصغيرة والهشة هيكلية في جهودها الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وتقديم تقارير سنوية إلى مجلس التجارة والتنمية عن الأنشطة التي قامت بها الأمانة في مجال دعم الاقتصادات الصغيرة والهشة هيكلية؛

(ي) مواصلة تقديم الدعم التحليلي والتقني من أجل معالجة الشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بما في ذلك على النحو المفصّل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

(ك) توفير منهجية تشغيلية من أجل تعميم القدرات الإنتاجية بإدراجها في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية ووضع مبادئ توجيهية سياسية بشأن هذا التعميم، بوسائل من بينها وضع مؤشرات بشأن القدرات الإنتاجية لكي توضع القدرات الإنتاجية في صلب اهتمام الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى معالجة الاحتياجات والتحديات المحددة لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية؛

- (ل) مساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق تقدم في اتجاه التخريج من فئة أقل البلدان نمواً وعلى الاستعداد لهذا التخريج، بما في ذلك وضع استراتيجيات لتيسير الانتقال السلس والفهم الواضح لبيئة ما بعد التخريج وللتحديات المطروحة وللحاجة إلى بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التحويل الهيكلي الضروري لتحقيق التنمية المستدامة في حقبة ما بعد التخريج؛
- (م) دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنوع الإنتاج والصادرات للدخول في مجالات نمو جديدة مثل الزراعة المستدامة والعضوية، والسلع الأكثر مراعاة للبيئة، والصناعات الإبداعية، والاقتصاد الأزرق؛
- (ن) وضع نُهج لحفز التنوع الاقتصادي وتعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة، بما في ذلك عن طريق التجارة والاستثمار وتنظيم المشاريع بقصد إتاحة الفرصة الاقتصادية المتساوية للجميع، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، مع التركيز بصورة خاصة على النساء والشباب؛
- (س) تعزيز قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تقليص الآثار السلبية القصيرة الأجل المترتبة على تقلب الأسعار وذلك باستخدام أدوات لإدارة مخاطر السوق؛
- (ع) تشجيع التجارة المستدامة في منتجات وخدمات التنوع الأحيائي بغية تعزيز مقومات بقاء التنوع الأحيائي والنمو المستدام؛
- (ف) إجراء تحليلات للسياسات وتحديد خيارات سياساتية تهدف إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية والدولية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفقاً لخطة عمل أديس أبابا؛
- (ص) مساعدة أقل البلدان نمواً في تقييم التقدم المحرز في اتجاه كل من التحويل الهيكلي، وبناء المرونة، وتعبئة الموارد، والتنوع الاقتصادي، وتحقيق القدرة على المنافسة دعماً لاستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالتنمية، بوسائل من بينها تحليل أفضل الممارسات على صعيد السياسات؛
- (ق) مواصلة وتعزيز أعماله بشأن خدمات البنية التحتية (مثل الخدمات المالية وخدمات الطاقة والنقل والاتصالات) ودعم البلدان النامية في وضع الأطر السياسية والتنظيمية والمؤسسية التي تُسهم في تطوير البنية التحتية؛
- (ر) مساعدة البلدان النامية على تهيئة بيئة اقتصاد كلي وبيئة أعمال تحفز القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال وتزيد الفرص الاستثمارية إلى أقصى حد؛
- (ش) تطوير وزيادة نشر إطاره لسياسات تنظيم المشاريع ومساعدة البلدان النامية على بناء قطاع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم له القدرة على المنافسة، بما في ذلك عن طريق 'برنامج تنظيم المشاريع وتطوير مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم (إمريتيك)' التابع له، مع توجيه اهتمام خاص إلى أشد الفئات ضعفاً، بوسائل منها تشجيع نشاط تنظيم المشاريع من جانب الشباب والنساء فضلاً عن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛

(ت) مساعدة البلدان النامية، عن طريق مواصلة أعماله المتعلقة بالتجارة والاستثمار وتطوير المشاريع، على تدعيم عملية بناء القدرات الإنتاجية بها، والتصنيع، والتحويل الاقتصادي، واستحداث فرص عمل، وإحراز تقدم في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بدعم اعتماد هذه البلدان لأطر السياسات الملائمة وتكييفها؛

(ث) مواصلة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين بشأن المنافسة وحماية المستهلك، بغية تدعيم القدرة على المنافسة والتخلص من الممارسات المحلية والخارجية المخلة بالمنافسة، بما في ذلك عن طريق إجراء استعراضات وتقاسم أفضل الممارسات؛

(خ) تيسير التعاون الدولي فيما بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك وفيما بين المنظمات الدولية بغية السماح للدول بأن تواجه بفعالية أكبر التحديات التي تعرقل إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك؛

(ذ) الترويج لحماية المستهلك وللتعاون الدولي، بوسائل منها تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٧٠؛

(ض) النهوض بأعماله المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، عن طريق تشجيع تنفيذ أفضل الممارسات المتعلقة بالشفافية والمحاسبة في الشركات، بما في ذلك عن طريق استخدام أدواته لتطوير المحاسبة؛

(أأ) مواصلة وضع إحصاءات جديدة بشأن الاستثمار والاقتصاد الإبداعي والاقتصاد العالمي.

الموضوع الفرعي ٤

الإسهام في التنفيذ والمتابعة الفعالين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللتنتائج ذات الصلة التي تتمخض عنها المؤتمرات والقمم العالمية فيما يتصل بالتجارة والتنمية

تحليل السياسات

٨٣- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي اتفاق تاريخي ذو نطاق وأهمية لم يسبق لهما مثيل سيحدد شكل جدول الأعمال الاقتصادي والإنمائي العالمي لفترة الخمسة عشر عاماً القادمة وستطلب الالتزام الكامل من جانب المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الأونكتاد. ويتوقف نجاح خطة التنمية الجديدة على قيام جميع أعضاء المجتمع الدولي بأداء أدوارهم في تنفيذها. أما دور الأونكتاد في إطار هذه العملية الأوسع نطاقاً فستحدده في المقام الأول ولايته ولكن أيضاً قدرته على ضمان إسهام أنشطته المتعلقة بالبحوث والتحليل والتعاون التقني في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ كما ستحدده مدى قدرته على تعزيز التآزر بين أركان عمله الثلاثة لضمان تطبيق الخبرة الفنية للأونكتاد تطبيقاً يحدث تأثيره.

٨٤- بيد أن خطة عام ٢٠٣٠ ليست مجرد مجموعة أهداف بل هي خطة عمل تتطلب على وجه الاستعجال اتخاذ خطوات جريئة تحقق التحوّل. وقد ألزمت جميع البلدان أنفسها بتنفيذ التغييرات الضرورية، وطنياً ودولياً، في إطار شراكة تعاونية مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بروح من التضامن العالمي المعزّز. وهذه الخطوات مدرجة في خطة عام ٢٠٣٠ نفسها، كوسيلة للتنفيذ، ولا يمكن فصلها عن نتائج أهداف التنمية المستدامة كما أنها تتساوى معها من حيث المكانة. وهي تنعكس أيضاً، جزئياً، في خطة عمل أديس أبابا.

٨٥- وفي حين أن الوسيلة الرئيسية للوفاء بخطة عام ٢٠٣٠ هي الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، فإن نجاح هذه الاستراتيجيات يتوقف بشكل حرج على التمويل وعلى تهيئة بيئة دولية تمكينية. وسيطلب ذلك انخراطاً عالمياً مكثفاً في دعم تنفيذ وحشد جميع أدوات السياسات المتاحة. وهكذا يكون من الأهمية البالغة اتخاذ إجراءات فعالة وحاسمة من جانب الهيئات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة ووكاتها المتخصصة، كجزء من إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وهو ما يصدق على نتائج المفاوضات في المحافل الدولية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية. ومن المهم أيضاً ضمان أن تكون الاتفاقات والقواعد والمعايير الدولية ليس فقط متسقة فيما بينها، ولكن أيضاً متسقة مع التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٦- وسيطلب التنفيذ الفعال أطراً سياسية وإحصائية وسليمة على الصعيد الدولي، بالاستناد إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ولا اعتبارات نوع الجنس. وهذا يشمل، بصورة خاصة، ضمان إيجاد نظم تجارية ونقدية ومالية وإنمائية عالمية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً وتقوم على حوكمة اقتصادية أقوى وعلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الدولية. كما سيتطلب تسخير التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل وللحد من الفقر والتنمية المستدامة عن طريق الأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون ذا طابع عالمي قائم على القواعد ويكون منفتحاً وشفافاً ويمكن التنبؤ به ويتسم بشمول الجميع وبعدم التمييز والإنصاف. وهو يعني الحد من التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية وضمن أداء أسواق السلع الأساسية الغذائية ومشتقاتها لعملها أداءً سليماً. ويلزم أيضاً توافر بيئة دولية تمكينية من أجل التكنولوجيا، بما في ذلك الأطر التنظيمية وأطر الحوكمة التي ترعى العلم والابتكار وتشجع استحداث التكنولوجيات السليمة بيئياً ونشرها ونقلها إلى البلدان النامية بشروط مواتية.

٨٧- ومما يعقد من التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عدم التيقن الراهن في البيئة الدولية نظراً إلى أن الاقتصاد العالمي يسعى جاهداً إلى الخروج من حالة الأزمة المالية العالمية. وهكذا سيتوقف النجاح على وجود نظام نقدي ومالي عالمي يفضي إلى تحقيق الاستقرار المالي، وكذلك على تعبئة الموارد الإضافية المطلوبة للاستثمار، وتحسين التعاون الضريبي الدولي بغية تعزيز قاعدة الإيرادات المحلية. وهذا يشمل، في جملة أمور، تحسين الإنذار المبكر بمخاطر الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية، واستحداث شبكة أمان مالية عالمية فعالة، بما في ذلك الاستجابة المالية لاحتياجات البلدان النامية استجابة أكثر شمولاً ومرونة.

٨٨- وستتوقف تحقيق هذه التغييرات على استحداث بنية عالمية من أجل التنمية المستدامة تكون أكثر ترابطاً وشمولاً وتمثيلاً للجميع. وهذا يتطلب، على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠، عملية لصنع القرارات تكون متجاوبة وشاملة للجميع وقائمة على المشاركة والتمثيل وتتحقق عن طريق مؤسسات دولية فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع تنطوي على مشاركة البلدان النامية فيها مشاركةً أوسع نطاقاً وأقوى. وهو سيتطلب كذلك أن تتولى القيادة أمم متحدة ذات موارد كافية ووضع مناسب وتنسجم بالترابط والكفاءة والفعالية.

٨٩- وللأونكتاد دور هام في هذه العملية. فقد أسندت المؤتمرات السابقة التي تُعقد مرة كل أربع سنوات إلى الأونكتاد ولاية تنفيذ ومتابعة النتائج ذات الصلة التي تتمخض عنها المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية والتجارة، كما أن قضايا التمويل والتكنولوجيا والاستثمار المترابطة تؤدي دوراً رئيسياً في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

٩٠- والتحديات والالتزامات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وفي اتفاقات حديثة أخرى تضم جميع عناصر الولاية الأساسية للأونكتاد وهي مترابطة فيما بينها ترابطاً وثيقاً مما يتطلب الأخذ بحلول متكاملة وكلية. فأهداف التنمية المستدامة، وخاصة ما يرتبط بها من غايات، بما في ذلك وسائل التنفيذ، تنسجم بأنها متعددة الأبعاد ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة. وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ نفسها على أن هذه الروابط المتبادلة والطبيعة المتكاملة لخطة العمل تتسمان بأهمية حاسمة لضمان الوفاء بالعرض منها.

٩١- وهكذا، تمنح هذه الاتفاقات الحديثة دوراً في غاية الأهمية للأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة. ويؤدي الأونكتاد بالفعل دوراً هاماً في تنفيذ ومتابعة برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا ومسار ساموا.

٩٢- ويحقق الأونكتاد، بفضل ولايته، قيمة مضافة هامة داخل النظام الدولي وله دور بالغ الأهمية في تنفيذ الاتفاقات العالمية الجديدة، بما في ذلك الهدف المتمثل في إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وهو يتيح بشكل خاص منصة مفيدة للحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، كما أن آليته الحكومية الدولية تشكل عنصراً مهماً من عناصر الحوكمة الجيدة العالمية، باعتبارها قناة للبيان التفصيلي لمصالح البلدان النامية في إطار نظام شفاف من الرقابة والتوازن.

٩٣- بيد أن إسهام الأونكتاد يعتمد، جزئياً، على زيادة إبراز برنامج عمله ودوره بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الداخلة ضمن ولايته. ويعتمد هذا الإسهام أيضاً على تعزيز قدرة الأونكتاد على الوفاء بدوره بفعالية وكفاءة، بوسائل منها تحسين تواصله وتفاعله مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، ومنها رصد وقياس تأثير أنشطته وضمان أن تعكس أعماله في إطار جميع أركان عمله الثلاثة الدور المشمول بالولاية والميزة النسبية للأونكتاد، كما تحددها خبرته الفنية في مجالات الحوار بشأن السياسات، والبحوث، والتحليل، وبناء القدرات.

٩٤- وينطوي تعزيز فعالية إسهامات الأونكتاد على تكثيف التعاون والاتصال المتبادلين مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الدولية. ويمكن أن يُسهم ذلك في زيادة الكفاءة في استخدام الموارد عن طريق زيادة الاتساق، وتوضيح المسؤوليات المؤسسية، والسماح لكل وكالة بالتركيز على المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية مع إتاحة الفرصة لتحقيق تضافر الطاقات فيما بينها. وهو يمكن أن يساعد أيضاً على تجنّب الازدواج. وهكذا، فإن دور الأونكتاد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا يتيح الفرصة لتعزيز الترابط الشبكي والتفاعل في المجتمع الدولي بشأن التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

٩٥- وللأونكتاد دور فريد ومحوري بصفته منتجاً ومقدماً للإحصاءات بشأن جميع مجالات عمله. وبالإضافة إلى المعاملة المتكاملة للتجارة مع القضايا العالمية وقضايا الاقتصاد الكلي الأخرى من منظور إنمائي، ينبغي أن يواصل الأونكتاد أيضاً تفعيل ميزته النسبية المثبتة في مجال بناء القدرات بشأن التجارة والتمويل والتنمية وفي مجال سياسة الاستثمار.

٩٦- وعند التركيز على المجالات التي يتمتع فيها الأونكتاد بميزة نسبية ضمن ولايته عبر أركان عمله الثلاثة المتمثلة في البحوث والمساعدة التقنية وبناء توافق الآراء، ينبغي أن يعزز الأونكتاد دوره في المجالات التي يمكن أن يكون له فيها أكبر تأثير في دعم البلدان النامية بشأن تلبية احتياجاتها وتحقيق أولوياتها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي. ويمكن دعم هذا التركيز عن طريق تعزيز توجهه ومساءلته أمام الجهات صاحبة المصلحة، وخاصة أمام حكومات البلدان النامية بوصفها الجهات الرئيسية المقدمة للطلبات إليه وبوصفها الجهات الرئيسية المقصودة ببحوثه والمتلقية لخدماته. وينبغي أيضاً تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني بغية زيادة مناصرتها للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، وهو ما يصدق على التشاور مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بغية تحديد العقبات الرئيسية التي تعرقل الاستثمار، وخاصة في أقل البلدان نمواً. كذلك، فإن مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في تحديد الاحتياجات وفي تصميم البرامج والمبادرات، وفي تقديم تغذية مرتدة من أجل تقييم مدى ملاءمة ومدى فعالية هذه البرامج والمبادرات وتشجيع التعلّم المؤسسي، يمكن أيضاً أن تُسهم في زيادة فعالية الأونكتاد.

٩٧- وينبغي أن يحافظ الأونكتاد على تركيزه الرئيسي على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة، على أن يأخذ في الحسبان في الوقت نفسه التحديات المستمرة التي يواجهها البعض الآخر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأن يواصل دعم جهودها الرامية إلى مواجهة هذه التحديات. وينبغي زيادة التأكيد على التخريج من فئة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك عن طريق مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية وتحليل السياسات بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي في العمل المتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية التركيز على تقديم الدعم إلى التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا. وبالمثل، ينبغي أن يُسهم الأونكتاد في تنفيذ مسار ساموا عن طريق تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات الداخلة ضمن ولايته.

٩٨- وما زالت أركان العمل الثلاثة المتمثلة في بناء توافق الآراء، وإجراء البحوث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية تتسم بأهمية استراتيجية مساوية. ويلزم بذل مزيد من الجهود لزيادة الروابط والتكامل بين أركان العمل الثلاثة، ولتعزيز أوجه التآزر فيما بينها، ولدعم إسهام الأونكتاد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تحدد العملية الحكومية الدولية اتجاه الأونكتاد وأن تتيح السياق السياسي لأعمال البحوث والتحليل التي يقوم بها والتي ينبغي بدورها أن يُستفاد منها في تشكيل ودعم عملية بناء القدرات بشأن التحديات التي تواجه التنمية. وينبغي أن يدعم التعاون التقني العمليات الحكومية الدولية وأن يفعّل أيضاً العمل التحليلي الذي يتولاه الأونكتاد. فهذا النهج يمكن أن يسهم في تحسين سلامة الأونكتاد وفعاليته ككل في معرض متابعته للمؤتمرات الرئيسية. أما شمول الجميع، بما في ذلك بوجه خاص تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للنساء والبنات، فينبغي تعميمه في جميع مجالات أركان العمل الثلاثة للأونكتاد.

٩٩- وينبغي أن يستأنف الأونكتاد الرابع عشر الممارسة المتمثلة في إجراء استعراض لمنتصف المدة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومدى ملاءمة الآلية الحكومية الدولية القائمة في تحقيق هذه الطموحات. وهذا ينبغي أن يتيح أساساً لإجراء تعديلات تكفل أن يُسهم ركن عمل الأونكتاد المتعلق ببناء توافقات الآراء إسهاماً قوياً ذا معنى في إنجاز خطط التنمية الدولية. وينبغي أن ينظم مجلس التجارة والتنمية دورات استثنائية ترمي إلى عرض وجهات نظر الأونكتاد في المراحل المناسبة من العمليات التحضيرية الموضوعية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية. ووفقاً للممارسة المعمول بها، ينبغي أن تتخذ نتائج هذه الدورات الاستثنائية شكل ملخص للمداولات يعده الرئيس.

١٠٠- وينبغي الحفاظ على الآلية الحكومية الدولية القائمة للأونكتاد، كما ينبغي تحسينها وإعادة توجيهها نحو جدول الأعمال الإنمائي العالمي الجديد. وينبغي استمرار حوار جنيف كآلية لمواصلة النقاش التحليلي والنقاش المرتكز على البحوث للتأثير النظمي لسياسات التنمية عالمياً على رسم السياسات والتنفيذ على الصعيد الوطني. وينبغي أن تشمل مجالات الاهتمام التحديات الاقتصادية المستمرة والمستجدة من منظور إنمائي. وينبغي تحسين اجتماعات أفرقة الخبراء لكي تسهم إسهاماً أكثر فعالية في إنجاز جدول الأعمال الإنمائي الجديد، بأن يدور التركيز والتنظيم بشكل أكثر تحديداً حول فريق خبراء يجتمع بانتظام ومستمد من العواصم. وينبغي أن تُسند إليه مهمة وضع توصيات محددة تُقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

١٠١- وأحد الأدوار الرئيسية للعمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد هو أن يُسهم في مداولات الدول الأعضاء، من أجل الاقتراب بدرجة أكبر من إيجاد نظام تجاري عالمي اقتصادي ومتعدد الأطراف يكون أكثر تركيزاً على التنمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم التحليلات والتقييمات المنتظمة للاتجاهات العالمية في سياسات التجارة والتمويل والاستثمار والتنمية، مع التركيز بصورة خاصة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن

يشمل هذا العمل التحليلي القضايا المتصلة بمدى استدامة مصادر التمويل الجديدة ومدى إمكانية التنبؤ بها، ودور القطاع الخاص، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاتجاهات المتصلة بالاستثمار، والصلة بين التجارة والتنمية والبيئة.

١٠٢- ولتحسين قدرة الأونكتاد على التنفيذ بما يتمشى مع ولايته، ينبغي إبقاء منشوراته قيد الاستعراض لضمان صدورها في التوقيت المناسب وكذلك ضمان جودتها واتساقها وتأثيرها وصلتها الوثيقة باحتياجات البلدان النامية في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. ومن شأن تضمين التقارير الرئيسية التوصيات الموضوعية لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية أن يساعد على جعل هذه التقارير أكثر تركيزاً وأوثق صلة بالدول الأعضاء. أما التواصل والتفاعل، لغرض بناء توافق الآراء وإجراء البحوث، فينبغي دعمهما عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيات الاتصالات الجديدة استخداماً أكثر فعالية، بما في ذلك التدريب المرتكز على الشبكة العالمية وباستخدام الإنترنت.

١٠٣- وينبغي زيادة تحسين جودة المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد وذلك طوال دورة المشروع. وينبغي أن تسعى المساعدة التقنية إلى تحسين قدرة البلدان النامية على فهم طبيعة وديناميات النظام الاقتصادي العالمي والبدائل المطروحة لإصلاحه وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أيضاً أن يعزز الأونكتاد هذه المساعدة وييسر التعاون الدولي من أجل تطوير القدرات الإنتاجية ورفع المستوى الصناعي في البلدان النامية، وأن يسدي أيضاً المشورة إلى البلدان بشأن التدابير المناسبة تحقيقاً لهذه الغاية. ويمكن للأونكتاد أيضاً أن يساعد البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في بعدها الاقتصادي، فضلاً عن مساعدة الدول الأعضاء في رصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الغايات المنصوص عليها في الاتفاقات العالمية الأخيرة من حيث صلتها بالقضايا الإنمائية الأساسية. وينبغي هكذا أن تؤدّي أعماله بشأن التعاون التقني وبناء القدرات، بما في ذلك على المستوى الوزاري، إلى دعم الدول الأعضاء، في المجالات المشمولة بولايته، في تحديد وتنسيق استراتيجيات التنمية الوطنية الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل النهج والرؤى والأدوات المختلفة المتاحة.

١٠٤- ويمكن الإسهام في استخدام الموارد بكفاءة إسهاماً مهماً عن طريق تحسين العمليات والسياسات الإدارية من أجل تعزيز الخبرة الفنية والكفاءة والفعالية الداخلية. بيد أنه يلزم أن تمتد الإصلاحات إلى أبعد من زيادة قيمة الأموال لكي تشمل زيادة فعالية الأونكتاد ونزاهته وشفافيته ومساءلته أمام الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة عن طريق الأخذ بآليات رقابة قوية ومستقلة.

١٠٥- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، بالبناء على التدابير التي اتخذتها الأمانة بالفعل والتدابير التي أخذ بها الأمين العام للأونكتاد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتعزيز المساءلة الداخلية. وينبغي أن يواصل مجلس التجارة والتنمية الاستعراض السنوي للتقدم المحرز واتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات، فضلاً عن تقديم تقرير إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد أيضاً الحد من تجزؤ حافظة مشاريعه وأن يواصل توحيد آحاد الصناديق الاستثمارية في عدد أصغر من الصناديق الاستثمارية المواضيعية الأوسع نطاقاً والمتعددة المانحين والمتعددة السنوات.

١٠٦- وينبغي تحسين وتعزيز الإدارة والنُهُج الأخرى القائمة على النتائج، حسبما يكون مناسباً، وينبغي تطبيقها كأداة مرنة للإدارة في جميع مراحل المبادرات المتخذة على امتداد أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في الحالات التي تتيح فيها هذه الإدارة والنُهُج وسيلة فعالة من حيث التكاليف لتحديد السببية بين هذه المبادرات والنتائج الإيجابية. ويمكن أن يسهم ذلك في تحسين فعالية وكفاءة وتأثير عمليات الأونكتاد عن طريق التأثير على قرارات تخصيص الموارد، وتبادل الدروس المستفادة فيما بين المبادرات ومجالات العمل، وتحديد الثغرات والمجالات التي تكون تأثيراتها أقل من الممكن. ويمكن أيضاً قياس الأداء بمقارنته مع أداء المنظمات المماثلة باستخدام أدوات الإدارة القائمة على النتائج.

دور الأونكتاد

١٠٧- وفقاً للفقرتين ٧ و ٩ أعلاه، ينبغي قيام الأونكتاد بما يلي:

(أ) الإسهام في تنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وخاصة بتشجيع إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف؛

(ب) استخدام منتدى الاستثمار العالمي لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بصورة منتظمة في مجال الاستثمار والسياسات المتعلقة بالمشاريع من أجل التنمية، مع إشراك أوسع طائفة ممكنة من أصحاب المصلحة، والترتيب لإجراء استعراض عالمي شامل للجميع وشفاف لأهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى؛

(ج) الإسهام بنشاط، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، في تنفيذ الاتفاقات والقرارات الدولية التي تعترف بدور البنية التحتية للنقل ولوجستيات التجارة وتيسير التجارة في تنفيذ جدول أعمال للتنمية المستدامة الفعالة؛

(د) مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ النتائج التاريخية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة والتي لها آثار على التجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا والاستثمار، ورصد التقدم المحرز بشأنها، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس المنبثق عن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا ومسار ساموا من حيث صلتها بالقضايا الأساسية في مجال التجارة والتنمية؛

- (هـ) الإسهام، عن طريق أركان عمله الثلاثة، في تنفيذ ورصد واستعراض الأهداف والغايات والمؤشرات المتصلة بقضايا التجارة الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بوسائل التنفيذ، الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والنتائج المنبثقة عن المؤتمرات الدولية؛
- (و) القيام، في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، باستكشاف المقايضات وأوجه التآزر الممكنة فيما يخص السياسات الوطنية على امتداد الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وإتاحة محفل لتبادل الخبرات ولمساعدة البلدان في تقديم التقارير عن طريق الاستعراضات الوطنية؛
- (ز) تقييم تأثير القوى الاقتصادية العالمية والقواعد العالمية بشأن مدى فعالية السياسات الوطنية المستخدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ح) تقييم آثار الالتزامات المتعهد بها في سياق الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف والالتزامات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛
- (ط) الإسهام في المتابعة المكرسة لجميع نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، وفقاً لولايته؛
- (ي) الإسهام في رصد ومناقشة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير إحصاءات موثوقة ومناسبة من حيث التوقيت، وعن طريق بناء القدرات الإحصائية على الصعيد الوطني، باعتبار ذلك أساساً لا بد منه لتحليل السياسات ولاتخاذ القرارات على أساس مستنير بشأن التجارة والتنمية؛
- (ك) التركيز على التحديات الرئيسية التي تواجهها جميع البلدان النامية في مجالات التجارة والتنمية وفي القضايا المترابطة المتعلقة بالتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛ وبنبغي في هذا الصدد توجيه اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛
- (ل) إجراء تقييمات منتظمة وبحوث وتحليلات وبناء توافق آراء بشأن الكيفية التي يمكن بها للتعاون والشراكات في مجال التنمية أن تُسهم بدرجة أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولاسيما في حالة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة وأفريقيا؛
- (م) تقديم إحاطات إعلامية، بناء على طلب من الدول الأعضاء، بشأن القضايا الراهنة المتصلة بالتجارة والتنمية على المستوى الوزاري؛
- (ن) مواصلة بذل جهوده الرامية إلى تحسين كفاءته وفعاليته وشفافيته ومساءلته، بوسائل منها تحسين آلياته للتواصل وتقديم التقارير وعن طريق تعميم ممارسات الإدارة القائمة على النتائج بإدراجها ضمن أركان العمل الثلاثة للأونكتاد، وضمان اتباع عملية في هذا الصدد تقودها الدول الأعضاء عن طريق الآلية الحكومية الدولية.